رزيقة عدناني

المغرب الكبير: تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي و السياسي

FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE
fondapol.org

ديسمبر 2022

FONDATION POUR
L'INNOVATION
POLITIQUE
fondapol.org

المغرب الكبير :
تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي و السياسي

رزيقة عدناني

FONDATION POUR
L'INNOVATION
POLITIQUE
fondapol.org

La Fondation pour l'innovation politique
est un think tank libéral, progressiste et européen.

Président : Nicolas Bazire
Vice-Président : Grégoire Chertok
Directeur général : Dominique Reynié
Président du Conseil scientifique et d'évaluation : Christophe de Voogd

FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE

Un think tank libéral, progressiste et européen

Née en 2004, la Fondation pour l'innovation politique s'inscrit dans une perspective libérale, progressiste et européenne. Par ses travaux, elle contribue à un débat pluraliste et documenté.

Reconnue d'utilité publique, la Fondation met gratuitement à la disposition de tous la totalité de ses travaux sur le site **fondapol.org**. De plus, sa plateforme **data.fondapol** permet à chacun de consulter l'ensemble des données collectées dans le cadre des enquêtes. Ses bases de données sont utilisables, dans le prolongement de la politique d'ouverture et de partage des données publiques voulue par le gouvernement. Enfin, lorsqu'il s'agit d'enquêtes internationales, les données sont proposées dans les différentes langues du questionnaire.

La Fondation peut dédier une partie de son activité à des enjeux qu'elle juge stratégiques. Ainsi, le groupe de travail « **Anthropotechnie** » examine et initie des travaux explorant les nouveaux territoires ouverts par l'amélioration humaine, le clonage reproductif, l'hybridation homme-machine, l'ingénierie génétique et les manipulations germinales. Il contribue à la réflexion et au débat sur le transhumanisme. « **Anthropotechnie** » propose des articles traitant des enjeux éthiques, philosophiques et politiques que pose l'expansion des innovations technologiques dans le domaine de l'amélioration du corps et des capacités humaines.

La Fondation pour l'innovation politique est indépendante et n'est subventionnée par aucun parti politique. Ses ressources sont publiques et privées.

ملخص

مقدمة xx

1. الإسلام في المغرب Maghreb xx

2. النهضة، عصر التحديث xx

3. تأثير الإسلام على التطور السياسي لبلدان المغرب الثلاث..... xx

4. تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي في بلدان المغرب الثلاث xx

5. الماضي كقيمة العليا xx

6. التراجع، إلى أي مدى؟..... xx

7. العمل ضمن الإسلام xx

ملخص

من بداية القرن التاسع عشر إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين، شهدت المجتمعات الإسلامية إصلاحات اجتماعية وسياسية مذهلة مكنتها في وقت قصير أن تخطوا خطوة كبيرة نحو الحداثة. لم تبق البلدان المغاربية الثلاثة في خلفية عن حركة النهضة هذه وكذلك هي معنية بما نتج عن انقطاع ديناميكية النهضة والتخلي التدريجي عن إنجازاتها، لا سيما في مجال مبدأي المساواة والحرية. يكشف التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان المغاربية على تعزيز التيار الديني المحافظ مما يؤدي إل عجز هذه المجتمعات عن الخروج من الممارسات والقيم التقليدية وإحداث التغيير أو إجراء إصلاحات جذرية. الحركات الشعبية نفسها تنتهي دائما بالمزيد من العودة إلى الماضي وتعزيز العامل الديني التقليدي.

دور الإسلام، مثلما يتصوره المسلمون ويمارسونه، في هذه الوضعية لا جدال فيه. فهو يحدد علاقة المسلمين بالحقيقة، بالفكر، بالآخر وبالزمان. من الضروري أن نتساءل اليوم فيما يخص هذا التنازل عن إنجازات النهضة وقيم الحداثة على المستوى السياسي والاجتماعي وإلى أي مدى يمكن أن يصل وأن نشعر بالقلق اتجاه نتائج هذا التراجع والعودة إلي الماضي على تطور البلدان المغاربية بل و كل الدول الإسلامية وعلى مكتسبات الإنسانية في سبيلها نحو نضجها بل و على الغرب أيضا خاصة البلدان التي يعتبر فيها الإسلام ديانة مهمة نظرا للعدد الكبير من السكان الذين ينتمون إلي الإسلام والثقافة الإسلامية مثل فرنسا وبلجيكا.

المغرب الكبير :
تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي و السياسي

تأليف رزيقة عدناني*
فيلسوفة ومُحاضِرة وباحثة في الفكرالإسلامي.

مقدمة

لقد وُلد هذا النص من محاضرة كنت قد ألقيتها في المؤتمر الدويلي الجيوـ السياسي السادس لمدينة تروفيل على البحرTrouville-sur-mer الفرنسية. وكانت الجزائر قد أصدرت أنذاك دستورها الجديد (في شهر ديسمبر 2020) الذي تم التنازل فيه –من جملة أمور – عن حرية المعتقد لأجل المزيد من الحماية للدين. في شهر جويلية 2022، تقهقر دستور تونس، الدولة الأكثر حداثة بشمال أفريقيا، أشواطًا إلى الوراء. هذه الظاهرة المتمثلة في العودة إلى الماضي سببها تصاعد النزعة الإسلامية الأصولية و التيار المحافظ الذان تؤثران على كل الدول التي يمثل الإسلام فيها دين الأغلبية و كذلك الدول التي يكون فيها ديانة ذات أهمية نظرا لعدد الناس الذين ينتمون إليه، مثلما هو الحال في الغرب اليوم. أردت أن أقوم بهذا التحليل لظاهرة تأثير الدين على التطور السياسي والاجتماعي في البلدان الإسلامية و لماذا لا تتمكن هذه البلدان من الخروج من ممارسات وقيم الماضيين؟ لماذا تعجز عن إجراء إصلاحات عميقة وخلق التغيير ؟ لماذا تنتهي الحركات الشعبية في كل الدول الإسلامية بالمزيد من التخلي عن مكتسبات النهضة والعودة أكثر إلى الماضي؟

* ألفّت رزيقة عدناني عدة مقالات وكتب كان آخرها تحت عنوان Pour ne pas céder, textes et pensées (تحاشيًا للخضوع، نصوص وأفكار) (UPblisher, 2021). للتعرف على المزيد من المعلومات عن المؤلفة: www.razika-adnani.com/biographie/

إن تركيز تحليلي على هذه البلدان الثلاثة: الجزائر، المغرب وتونس يرجع في المقام الأول إلى أسباب عملية المتمثلة في القدرة على تقديم أمثلة ملموسة لفهم أكثر لهذا التأثيرللدين. كما يعود أيضًا إلى الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية وكذلك الوجدانية التي تربط بين شعوبها، وضرورة في تحقيق الاتحاد المغاربي لتشكيل القوة السياسية والاستراتيجية التي تحتاج إليها هذه الدول. ويرجع ذلك أيضا إلى أن جزءًا كبيرًا من المسلمين في فرنسا، و في بلجيكا وإسبانيا وإيطاليا، أصولهم من هذه البلدان. لذلك فإن فهم تأثير الدين الإسلامي على التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمعات المغاربية يمثل كذلك عنصرًا هامًا لفهم تأثيره على تطور الكثير من المجتمعات الأوروبية. في هذا المقال، أركز تحليلي على الفترة التي تبدأ من بداية القرن التاسع عشر، أي من عصر النهضة و بإنجازاتها، والهدف من ذلك هو شرح أسباب العودة إلى التقاليد و التدين المحافظ في الميدان الاجتماعي والسياسي الذي تتميز به المجتمعات الإسلامية اليوم، و لنفس السبب تزداد ابتعادا، من حيث المعايير والسلوك، عن الحداثة التي أرادتها النهضة.

أذكّر في هذه الدراسة بالكتب أو المقالات التي كتبتها كلما استدعت الفكرة المزيد من التحليل. كذلك كثيرًا ما أؤكد حين أذكر الإسلام على أنه الإسلام مثلما يتصوره المسلمون ويمارسو نه للتمييز بين الإسلام المنصوص عليه في القرآن، والإسلام الموجود، بأشكال مختلفة، في الواقع الإنساني والذي أصبح فكرا إسلاميا، أي تيلوجيا، وقوانين وسلوكات، و ثقافة. وإذا كان الأول، حسب العقيدة الإسلامية، منزلاً من السماء، فإن الثاني وضعه المسلمون معتمدين في ذلك على القرآن بكل التأكيد، ولكنه ليس الإسلام الموجود في القرآن ذاته. "الإسلام المُنزّل"و"الإسلام المبني" مفهومان قمت بصياغتهما في أعمالي للتأكيد على الجزء الإنساني في الإسلام الذي يمارسه المسلمون والذي يمنعه من أن يكون كاملاً أو مقدسًا. إن كلَ كلٍ يتكون من جزء غير مقدس لا يمكنه أن يكون مقدسا. اسحضار هذا في الذهن مهم للتذكير بأنه إذا كان المسلمون قد بنوا بالأمس الإسلام الذي تناسب مع ثقافتهم وعصرهم و حاجياتهم السياسية و الإجتماعية، فلماذا لا يملكون الحق اليوم في بناء الإسلام الذي يتناسب مع عصرهم والقيم الإنسانية الحديثة؟ بناء من نفس القرآن، هذا الإسلام الجديد ضروري اليوم لحل المشاكل التي يطرحها الإسلام الذي بناه الأولون منذ قرون في مجتمعاتنا المعاصرة ؟

ا. الإسلام في بلدان المغرب

وصل الإسلام إلى المغرب الكبير [1] Maghreb في القرن السابع. وعلى الرغم من أن نشر الإسلام قد امتد طيلة قرون عديدة، فإن تاريخ بلدان المغرب– وهي بلدان شعوب البربر أو الأمازيغ – يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتاريخ العالم الإسلامي والعربي منذ ذلك التاريخ، مثلما تتأثر بالإسلام الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمغاربة.

1 أستعمل مصطلح المغرب الكبير. للتمييز بين كلمة المغرب التي تشير إلي المملكة المغربية و كلمة المغرب الذي يشير إلى المنطقة الجغرافية للدول المغاربية الثلاثة

يتمثل المذهبان الإسلاميان الأكثر انتشارًا في المغرب الكبير لأن الإسلام متعدد – في إسلام المالكية وإسلام الصوفية. فرضت المالكية، التي أسسها في المدينة مالك بن أنس (796-708 م) نفسها في نهاية المطاف حوالي نهاية القرن الثامن الميلادي ، ليس فقط في المغرب ((Maghreb وإنما في جميع أنحاء مناطق الغربية من العالم الإسلامي. تتعايش المالكية مع الصوفية في هذه المنطقة منذ حوالي القرن الثاني عشر حينما وجد هذا المذهبان الإسلاميان أرضية إتفاق. لقد أقرت الصوفية بأن الشريعة لا تنفصم عن الإسلام، في حين سكتت المالكية عن بعض الممارسات الصوفية التي رأت فيها خروجًا عن الدين إلى درجة أنها تبنت البعض منها. وقد نتج عن ذلك في المغرب ((Maghreb إسلام مالكي ذا نزعة صوفية، وصوفية ذات نزعة مالكية. مع نهاية القرن العشرين انتشرت الوهابية أيضًا بين السكان المغاربيين و ما مكن ذلك هو أن الوهابية تقوم على نفس الموقف المعرفي الإبيتمولوجي للمالكية وكذلك نفس التصورآو التعريف للدين الإسلامي الذي يعبتر الجانب الاجتماعي و السياسي جزء مُكوّن له لا ينفصل عنه. لقد أثرت المالكية على جميع المذاهب التشريعية و الكلامية للإسلام تقريبًا.

ومن ثّم، فإن المالكية تدعو إلى إسلام لا ينفصل عن بعده التشرعي و القانوني. أما فيما يتعلق بموقفها الإبستمولوجي، فقد أراد مؤسسها أن تكون النصوص القرآنية في المقام الأول كمصدر للمعرفة في المجال التشريعي، ثم تأتي الأحاديث (أقوال) الرسول. فإذا لم يجد الفقيه الذي يضع القوانين الاجتماعية أجوبة على أسئلته في هذين المصدرين، ينبغي له الرجوع إلى تقاليد الصحابة ثم إلى عادات أهل المدينة. و حسب مالك، فإن عادات أهل المدينة هي نقل وفي لأعمال الرسول و أقواله مثلما يقول إبن خلدون في مقدمته. وبالتالي تعتبرالمالكية أنه لا يتم اللجوء إلى الفكر كمصدر للمعر فة إلا في آخر الأمر. إما المدينةـ مدينة القرن السابع الميلادي فقد جعلتها نموذجًا للمجتمع يحتذي به المسلمون كافةً. إن مسألة الفكر كمصدر للمعرفة والمكانة التي يجب، أو لا يجب، أن يعترف له بها في مقابل الوحي هي المسألة بل الإشكالية الأساسية في الفكر الإسلامي. وهذا ما استخلصته من تحليل أهم قضايا الفكر الإسلامي . [2] أثارت هذه المسألة الإبستمولوجية انقسامًا كبيرًا بين المسلمين قبل أن يفرض نفسه الموقف الذي يعتبر أن الحقيقة ليست مبنية و إنما منزّلة و كذلك يجب أن تنقل بإكل اخلاص، وهو موقف الظاهريين و السلفيين، و ذلك حوالي القرن الثالث عشر.

ويقول عالم الاجتماع والمؤرخ ابن خلدون (1406-1332 م) في مقدمته إن مالك بن أنس قد رفض يكون الإجماع (وهوالمصدر الثالث للتشريع في الإسلام) عبارة عن اتفاق العلماء. و إعتبر إجماع أهل المدينة ليس من هذا النوع بل هو تقليد صادق للسنة النبوية .[3] موقف مالك يدل عن رغبة لديه في أن المدينة نصب أعين المسلمين على الدوام. وبذلك، أراد لأهل المدينة، ومن ورائهم لكل العرب، الأفضلية و التفوق على سائر المسلمين من غير العرب. لكن خلف الحجة الدينية هذه، هناك دافع سياسي الذي لا يمكن استبعاده. لقد فقدت المدينة دورها كمركز للسلطة السياسية بعد نقل عاصمة الدولة الإسلامية إلى دمشق ثم إلى بغداد. كان مالك ابن أنس يرى أن المدينة، مدينته، لا بد أن تحتفظ بسلطتها و يستمر المسلمون في توقيرها.

2 أنظر كتاب رزيقة عدناني، تعطيل العقل في الفكر الإسلامي، دار النشر إفريقيا، الشرق، المملكة المغربية، 2011

3 إبن خلدون المقدمة، تحقيق أبي عبد الرحمان عادل بن سعد، الدار الذهبية ص.486

في مجال علم الكلام، تبنت المالكية قرابة القرن العاشر مذهب الأشعرية، نسبة إلى مؤسسه أبو الحسن الأشعري (935-873 ميلادي)، الذي كان من أصحاب النقل ونظرية القرآن غير مخلوق و الرافضين لقدرة الإنسان على اختيار أعماله ; نظرية الكسب التي قالوا بها ليست إلا جبرية مقنعة. تقوم الصوفية هي أيضا على مبادئ إبستمولوجية تعتبر الحقيقة موحى بها أي مُنزّلة و ليست من أمورالعقل و لا يبنيها الفكر. و هذا ما تعنيه نظريتى الكشف و الأولياء مثلا اللتان تقومان عليها الصوفية اللتان تعتبران أن الحقيقة معطاة عن طريق الكشف لبعض الناس الذين لديهم صفات مميزة و هم ينقلونها لأتباعهم الذين لا يحاولون إثبات صدقها بإستعمال العقل. كذلك تو،م الصوفية على تفوق العنصر العربي. كل الأولياء المبجلون عند المتصوفة يدّعون أنهم تربطهم بالرسول صلة الدم أي أنهم عرب.

يقدم هذا العرض للإسلام المغاربي – و الذي نجده أيضا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – بعض عناصر الفهم للممارسة الدينية للمغاربة ولماذا هذه الممارسة تميزت بالأصولية مثلما نراه عند المرابطين (1147-1042 م) والموحدين (1212-1125 م). لقد وصف ابن خلدان البربر كقوم يمتازون بالمغالاة في الدين، و بالإفراط في تطبيق تعاليمه. كما سطر أيضًا ادعاء كثير منهم بأن لهم أصولاً عربية. في تحليلي [4] لهذه الرغبة في الانتساب إلى الأصل العربي – الذي يستمر ألى يومنا هذا – ربطت بين هذه الرغبة و المغالاة في الممارسة الدينية التي تحدث عنها ابن خلدون. لا يدعي أصولا أخرى و لا يتنكر لأصله إلا من يعاني بعقد نقص التي تفسر بشكل كبير المغالات في السلوك للتعويض عن هذا النقص. الشعور بالنقص هو الذي يجعل شخص أو شعب يريد آن يفعل آكثر مما هو مطلوب منه و منه تآتي المغالات.

كانت منطقة المغرب الكبير فيما بين القرن السابع والقرن ثاني عشر تنتمي من الحضارة الإسلامية الكبيرة. وعندما دخل العالم الإسلامي في فترة طويلة من الانحطاط، أصبحت انتمي أيضا إلى هذه القصة الطويلة من التخلف و التي لم يستيقظ منها إلا في مطلع القرن التاسع عشر مع عصر النهضة مثلما هو الحال بالنسبة لبقية العام الإسلامي.

2. النهضة، مرحلة التحديث Modernisation

يشير مصطلح النهضة إلى حركة التحديث (Modernisation)التي شهدها العالم الإسلامي وبوجه الخصوص البلدان العربية و المغاربية من بداية القرن التاسع عشر إلى غاية نهاية النصف الأول من القرن العشرين و التي شملت جميع المجالات من أدب و مجتمع وسياسة.كانت حركة النهضة يحملها المفكرون والسياسيون، من المسيحيون واليهود والمسلمين، الذين كان هدفهم اخراج مجتمعاتهم من التخلف وتمكينها من دخول عصر الحداثة. إلا أنه ينبغي التعامل مع مصطلح النهضة بحذر شديد لأن الإسلاميين والمحافظين قد تبنوه مستعملين له بمعنى آخر الذي أعطوه له و الذي يتناسب مع مواقفهم الدينية و السياسية.

4 انظر كتاب رزيقة عدناني بعنوان *La nécessaire réconciliation*(المصالحة الضروري)، UPblisher, France, 2014

كانت مصر هي نقطة الانطلاق لحركة النهضة في العالم الإسلامي حسب معظم المؤرخين. بالنسبة لهم حملة نابليون بونابرت التي تعود إلى سنة1798، هي التي سمحت للمصريين بإدراك ما كانوا فيه من تخلف مقارنة بالغرب و إستفزت لديهم الرغبة في الخروج منه و الإلتحاق بالحضارة العصرية. وبالنسبة للكاتب برنارد لويس: "كانت الثورة الفرنسية أول حركة كبرى لأفكار الغرب المسيحي التي فرضت نفسها على الإسلام. [5] " وكان طابعها العلماني حسبه هو ما أضفى عليها الشرعية في نظر المسلمين. كانت النهضة محاولة من طرف المسلمين للتحرر من قيد التقاليد والأعراف الاجتماعية والأخلاقية، التي كانت تعتبر نفسها ذات مصدر إلهي، و ذلك من أجل بناء مجتمع يقوم على قواعد جديدة هي من وضع الفكر الإنساني القادر على مسايرة الديناميكي المجتمعات، خلافًا للقواعد للدينية التي تتصف بالثبات و بالتي تعرقل تطور المجتمع.

لم تتخلف دول المغرب عن ركب النهضة. لقد شرعت هي أيضا في إجراء إصلاحات سياسية واجتماعية مكنهتا في بضع سنوات من تغيير وجهها و بشكل كبير. أهم هذه الإصلاحات كانت اعتماد النظام الدستوري وإنشاء المدرسة الحديثة أي مدرسة منفصلة عن المسجد و تحرير المرأة من القيود الاجتماعية الكثيرة التي تحط منها ككائن إجتماعي و إنساني. .

لقد حصلت المرأة فعلا على حقوق لم يكن المسلمون يعتقدون قبل أن ذلك ممكنا من بينها الخروج وحدها من المنزل، وعدم ارتداء الحجاب، والحق في التعليم والعمل. وفي ذلك الوقت أيضًا، وبتشجيع من مناهضي الرق من الأوروبيين ، تم إلغاء العبودية. و كانت تونس هي أول بلد إسلامي يُقدم على هذه الخطوة في عام 1846. لقد كان إلغاء العبودية تقدمًا كبيرًا في تحرير المسلمين من قيود شريعة وضعت ما بين القرن السابع و العاشرالميلادي، و من المتمسكين بها كقوانين مطلقة لتنظيم المجتمع. كل هذه الإصلاحات كانت دليل على أن المسلمين قادرون على التحرر من قيود الأسلاف إذا توفرت لديهم الإرادة الكافية. كان ينبغي أن يكون ذلك دليلا كافيا لإلغاء قواعد إسلامية أخرى تقليدية وموروثة كتلك التي تميز المرأة و تضعها في وضعية سفلى كتعدد الزوجات وعدم المساواة في الميراث والتطليق. الأمر الذي لم يقم به المسلمون وكان ذلك دليلا على حدود حركة النهضة. هذه النهضة التي لوحظ فشلها في منتصف القرن العشرين ثم صار التخلي التدرجي عن مكتسباتها، ابتداءا من سنوات 1970 ،أمرًا واقعيا.

3. تأثير الإسلام على التطور السياسي لبدان المغرب الثلاث

أول تأثير للإسلام في الميدان السياسي في بلدان المغرب الثلاثة هو إدراج عبارة "الإسلام دين الدولة" في نصوصهم الدستورية الأولى التي ترسم حدود تحديث modernisationمؤسسة الدولة وتنظيمها. وقد عززت تونس والمغرب، منذ نصوصهما الدستورية الأولى (1959 بالنسبة لتونس، و1962 بالنسبة للمغرب)، هذه الإشارة إلى الإسلام كدين الدولة بمواد أخرى. فقد نصت ديباجة الدستور التونسي على تصميم الشعب "على تعلقه بتعاليم الإسلام ". في حين يؤكد

5 . Bernard Lewis, *Islam*, Gallimard, coll. « Quarto », 2005, p. 891.

الدستور المغربي على أن "المملكة المغربية دولة إسلامية ". أما الجزائر، فرغم أنها اكتفت في دستورها الأول الذي صدر في عام 1963 بالإشارة إلى أن "الإسلام دين الدولة" (المادة 4)، فقد عملت في الفترة ما بين 1976 و2016 على إضافة تدريجيًا مواد أخرى تهدف جميعها إلى حماية الإسلام.

هكذا فإن هذه البلدان التي أرادت التحديث la modernisation لم تتمكن من التحرر من النظام التقليدي ومعاييره الذي يحكم باسم الدين بينما تعني الحداثة في ميدان تنظيم الدولة أن تكون القوانين مصدرها العقل. لم تسمح النهضة للمسلمين بتغيير تصورهم للدين الإسلامي الذي أراده الفقهاء : دين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنظيم الاجتماعي، وبالتالي بالسياسة. كانت الإشارة إلى الإسلام كدين للدولة هي العقبة الأولى التي حالت دون تحقيق الأنظمة الدستورية في البلدان المغاربية وعرقلة قيام الدولة الحديثة. و نفس الحديث يقال عن بقية الدول الإسلامية. خاصة و أن هذه الإشارة للدين في نصوص الدستور كانت عبارة عن باب مفتوح مكّن رجال و نساء الدين من التدخل أكثر فأكثر في النظام القانوني وفي تنظيم الدولة مما أدى إلى زيادة تأثير الدين على التطور السياسي والاجتماعي و التخلي بشكل متزايد و مستمر عن إنجازات النهضة.

عندما تعلن دولة في دستورها أنها تنتمي إلى الإسلام، والذي هو بالنسبة للمسلمين نظام قانوني أيضا، فإن ذلك يعني أن لديها قوانين أساسية أخرى. وفي هذه الحالة، إما أن الدستور ليس القانون الأساسي للدولة الذي تقوم عليه كل القوانين الأخرى العادية، أو إما أن للدولة قانونين أساسيين هما الدستور والدين. في كلتا الحالتين هذا يعني فشل النظام الدستوري إلا في حالة ما إذا كان الدستور يتبنى القوانين أو المبادئ الدين التي يشير إليها حتى لا يفقد دوره كقانون أساسي دون أن يكون ذلك حلا للمشكلة الدستورية مثلما سنرى. تتعقد المشكلة أكثر عندما تتعارض مبادئ الدستور مع قواعد الإسلام كما هو الحال بالنسبة لدساتير بلدان المغرب الثلاث التي تؤكد أن الإسلام هو دين الدولة وتؤكد في الوقت نفسه لتزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقوم على الحرية و المساواة القيمتان اللتان لا يعترف بهما الإسلام مثلما يتصوره المسلمون ويمارسونه. [6] ومن ناحية أخرى، تنظم قواعد الإسلام حياة المسلمين من أصغر الأمور إلى أكبرها، مما يعني أن الدستور يشير إلى القوانين العادية أو الثانوية بدل أن يقوم على قوانين أو مبادئ الأساسية مما يفقده معناه كدستور. هذه القوانين العادية التي لا يعرفها بدقة لا الأفراد و لا المشرعون ما دامت الدساتير لا تقدم أي تفاصيل عن قوانين الإسلام الذي هو دين الدولة. مما يعطي للمشرع حرية واسعة تمكنه من أن تتراوح مرجعيته بين الإسلام المتشدد والأصولي والإسلام المرن و حداثيmodernisé . المشرع في هذه الحالة هو الذي يقرر ما هي المجالات التي يريد أن يخضعها للدين والمجالات التي يريد أن يخضعها للقوانين الدستورية الحديثة. هكذا فإن مبدأ "الإسلام دين الدولة" جعل حكومات هذه البلدان الثلاثة خاضعة في نهاية المطاف لإرادة الإفراد ورجال الدين وليس لإرادة القانون، في حين أن النظام الدستوري يهدف إلى تصحيح هذا الوضع، أي أن يكون المشرع خاضعا للمبادىء الأسياسية وليس لإرادة فرد أو مجموعة من الأفراد. لذلك كان الهدف من دستور الولايات المتحدة لعام 1787 هو مكافحة تعسف البرلمان حتى لا يشرع

6 . منذ جويلية (يوليو) 2022، لم تعد تونس تذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في دستورها.

مثلما يحلو له. منذ عام 2011 حاول دستور المملكة المغربية أن يوضح أن الإسلام الذي هو دستور الدولة هو الإسلام المعتدل، ولكنه لم يقدم تفاصيل بينة عن مبادئ هذا الإسلام المعتدل التي تسمح بالتمييز بينه وبين الإسلام الغير المعتدل أو المتطرف. وفي سنة 2022، أشارت تونس إلى هدف تحقيق « مقاصد الإسلام» في المادة 5 من دستورها دون أن تذكر أي نوع من الإسلام تقصد ما دام الإسلام في حقيقة الأمر متعددا عموديا، إذ هناك الإسلام الموجود عند الله ، حسب العقيدة الإسلامية، والإسلام المنصوص عليه في القرآن، والإسلام الذي الموجود في فكر المسلمون الناتج عن فهمهم القرآن. وهذا المستوى الثالث من الإسلام متعدد بدوره أفقيا إذ هناك إسلام سني، وإسلام شيعي، وإسلام صوفي، والعديد من الأشكال الأخرى.

أوجه الغموض والتناقضات

لقد أصبح هذا الوضع الدستوري مصدرًا للكثير من أوجه الغموض وعدم الاتساق في النصوص الأساسية لهذه البلدان والتي يتعلق معظمها بمبدأي الحداثة، المساواة والحرية، الأساسين في إعلان العالمي لحقوق الإنسان في حين لا يعترف بها لا الإسلام مثلما يتصوره المسلمون و يطبقونه و لا الشريعة الإسلامسة ما داما يقومان على مبدأين آخرين : ألا وهما الطاعة و عدم المساواة و خاصة بين الرجل والمرأة وبين المسلمين وغير المسلمين [7].

هذا الغموض وتلك التناقضات نلاحضها في الدستور الجزائري الذي ينص على التزامه بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، واللذان أُدرجهما في نصه منذ عام 1963 (المادتان 11 و12) ثم عززهما في سنة 1976 حي أكد على " أن كل المواطنين متساوون في الحقوق و الواجبات و يلغى كل تمييز قائم على أحكام مسبقة تتعلق بالجنس أو العرق أو الحرفة" (المادة 39) ، وفي نفس الوقت يؤكد على الإسلام، الذي لا يعترف بالمساواة بين المرأة و الرجل، كدين للدولة. وأكد دستور تونس أيضًا، من سنة 1959 إلى سنة 2022، احترامه لحقوق العالمية الإنسان (و إن كان يبقى غامضا بالنسبة لمسألة المساواة بين الجنسين التي لم يُعترف بها بوضوح إلا في عام 2014) لكنه أكد في الوقت نفسه التزامه بتعاليم الإسلام التي تقوم على مبدأ عدم المساواة. إشتد الغموض الذي يتسم به النص الدستوري التونسي في عام 2022، كما سنرى بعد حين. أما دستور المملكة المغربية فل يتطرق إلى الإعلان العالمي حقوق الإنسان إلا في عام 1992 وفيما يتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، فلم ينص عليها سوى في عام 2011 (المادة 19). ومنه تبدو المملكة المغربية الأكثر تحفظا مقارنة مع جيرانه. المادة 41 من الدستور ينص دائما على أن المملكة دولة إسلامية وأن الملك، أمير المؤمنين يحرص على احترام الإسلام.

تؤكد الدساتير التونسية والجزائرية أن جميع المواطنين متساوون، ولكن في الوقت نفسه يجب أن يكون رئيس الجمهورية مسلمًا. مما يعني أن المواطنين ليسوا متساوين. ما دام غير المسلمين لا يحق لهم تولي منصب الرئيس، وهذا تناقض آخر ضمن هذه الدساتير.

7 . أنظر رزيقة عدناني La nécessaire réconciliation المصالحة الضرورية، UPblisher، الطبعة الثانية، 2017، ص. 43

تتعلق الغموضات الأخرى، التي تميز هذه الدساتير، بمبدأ الحرية الذي هو أساسي في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي النظام الديمقراطي ما دامت هذه الدساتير تؤكد عليه في حين أن الإسلام، دين الدولة، لا يعترف به مما يعني أن هذه الدساتير تؤكد على حق وتحظره في الوقت نفسه والنتيجة التي تترتب على ذلك صعوبة معرفة ما إذا كان القانون الأساسي لهذه الدولة يضمن الحرية، بما في ذلك حرية المعتقد، أم لا. وفي عام 1976، تميزت الجزائر عن جاراتيها بتأكيدها في نصها الدستوري على حرية المعتقد (أو حرية الضمير في النسخة الفرنسية). ومع ذلك، فقد أضافت تدريجيًا موادا دستورية تعزز كلها المرجعية الإسلامية التي لا تعترف في نظر المسلمين بحرية المعتقد لتحذفها في نهاية المطاف في عام 2020 مما يدل أن المشرع يعتبرها متناقضة مع الإسلام رغم أن هناك حوالي 27 آية قرآنية على الأقل التي متتنج من خلالها أن القرآن يؤكد على حرية المعتقد.

تخلت مصر عن الحرية المطلقة للمعتقد في سنة 1971 و التي سنتها في دستورها الأول سنة 1932 (المادة 12،) و حذفتها العراق في سنة 1958 بعد أن اعترفت بها في دستورها الأول سنة 1925 (المادة 13،) و تخلت عنها ليبيا في سنة 1969 بعد اعترفت بها سنة 1951 في أول دستور لها (المادة 21) و كذلك تخلت عنها سوريا بعد أن ضمنتها في دستور سنة 1930 (مادة 15.)

لم تعترف تونس بحرية االضمير، التي تحتوي حرية المعتقد، إلا في عام 2014، و لكنها في نفس المادة 6 من دستورها ا تنص على أن الدولة تحمي الدين مما يعني أنها تعترف بها ولا تعترف في نفس الوقت ما دام حماية الدين هي إحدى الحجج التي يقدمها رجال الدين و الفقهاء لعدم الاعتراف بحرية المعتقد. أما الدستور المغربي فلم يعترف قط بحرية المعتقد و إن كان يؤكد في ديباجته منذ عام 1992 على تمسكه بحقوق الإنسان مثلما هي مسطرة في الوثيقة العالمية لسنة 1948.

يعود قرار المشرعين المسلمين بعدم الإعتراف بحرية المعتقد و حرمان الفرد منها إلى القرون الأولى من الإسلام، وتحديدًا ما بين القرن السابع والقرن العاشر حين قاموا بإرساء القوانين لإدارة مجتمعاتهم. لقد وجدوا في القرآن آيات أخرى تضفي الشرعية على قرارهم على الرغم من وجود عدة آيات قرآنية تذكرهذا المبدأ وتقر به مثلما قلنا. إن المسلمين لم يشرعوا لأن تلك القوانين موجودة في نص القرآن مثلما يعتقد ذلك، ولكنهم وضعوا القوانين التي تحتاج إليها مجتمعاتهم، ثم بحثوا في النصوص القرآنيةعما يعطي لها الشرعية الدينية.أي أن القرآن ليس هو الذي يملي القوانين و إنما هو مصدر هام لإضفاء المشروعية على القوانين. أما اليوم فالمشرعون الذين يرفضون حرية المعتقد هم في الواقع يكررون تلك القوانين التي وضعها المسلمون منذ قرون و يكتفون بتقليد عمل الأولين و جهدهم. يعكس القانون أخلاق وروح المشرع الذي يسنه [8]. ومما لا شك فيه أن من يؤمن بحرية المعتقد كحق من حقوق الإنسان سيجد حتما في القرآن ما يمكنه من تجنب التناقض بين إيمانه وتلك الحرية. و بالتالي فإن كل هذه التناقضات التي هي واقع الدساتير الثلاثة للدول المغاربية تجعل معرفة ما هي القوانين الأساسية التي تحدد تنظيم عمل الدولة و حقوق الأفراد التي يكفلها الدستور صعب للغاية.

8 . المرجع نفسه صفحة 34

فمصر، التي إنطلقت منها حركة النهظة أو هلى الأقل لعبت دورا هاما في إنجازاتها، تعلن تمسكها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتؤكد في الوقت نفسه على أن الشريعة الإسلامية، التي لا تقر لا بالحرية ولا المساواة، هي المصدر الرئيسي للتشريع (المادة 2). وهذه المشكلة نفسها سائدة في جميع البلدان الإسلامية تقريبا. تخلت مصر في 1971عن حرية المعتقد التي أقرتها في دستورها الحقيقي الأول سنة 1932 مثلما تخات عنها ليبيا في سنة 1969 و العراق في دستو 1958.

قوانين و تناقضات

لا تقتصر التناقضات النظم القانونية على القوانين الأساسية فيما بينها، بل تشمل أيضًا القوانين العادية بالنسبة للقوانين الأساسية التي تتعلق أيضا و أساسًا بقيمتي الحرية والمساواة. وهكذا، فإن الدستور الجزائري يؤكد على تكفله بحقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات، في حين أن قانون الأسرة مكوّن من قوانين تمييزية و بشكل خاص ضد المرأة. من عام 1976 إلى عام 2020، أكد الدستور الجزائري على حرية المعتقد (حرية الضمير في النسخة الفرنسية)، و هو ما لا تعكسه القوانين العادية حيث يُحرم قانون الإسرة مثلا المرتد من حقه في الميراث في مادته 138. وقد تفاقم هذا التناقض في عام 2001 عندما قرر المشرع إضافة المادة 144 مكرر 2 إلى القانون الجنائي التي تنص على المعاقبة بالحبس من ثلاثة (3) أشهر إلى اثني عشر (12) شهرا وبغرامة من 50.000 دج إلى 250.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أساء إلى الرسول أو بقية الأنبياء أو استهزأ بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرة من شعائر الإسلام" وتطبق الجزائر أيضًا على جميع الأزواج نفس قانون الأسرة المستمد من الشريعة الإسلامية، ويخضع التلاميذ لنفس التربية الدينية الإسلامية بصرف النظر عن دين آبائهم. إن الذين أخذوا هذا القرار قد تصرفوا كما لو أن الجزائريين جميعهم مسلمون، وهذا ليس الواقع الاجتماعي للجزائر.

في سنة 1992، أقدم المملكة المغربية، من باب الحرص على تقديم صورة لها غير رجعية، على إدراج نص يقضي باحترام الحقوق العالمية الإنسان كما وردت في إعلان عام 1948 و لكنه يضل محتفظا في الوقت نفسه بالقوانين الجنائية التي لا تعترف بحرية المعتقد والحريات الفردية، مثل المادة 222 و490. وفي عام 2011، أكد على حظر جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لكنه أبقى على قانون الأسرة الذي هو تمييزي ضد المرأة ما دام يمنح الرجل امتيازات على حساب المرأة. ولم تسلم تونس من هذه التناقضات بين القوانين الأساسية والقوانين العادية مثلما يظهر خاصة في قانون الأحوال الشخصية.

المجال الذي يظهر فيه التناقض أكثر من غيره

إن المجال الذي تظهر فيه التناقضات بشكل أكثر هو مجال الأسرة. عندما تحصلت هذه البلدان على الاستقلال، اعتمدت قانونًا وضعيا مستوحى بشكل كبير من القانون الأوروبي، باستثناء بعض قوانين الشريعية التي إحتفظ بها المشرع و أدرجها فيه في ذلك الوقت. لذلك لم تظهر الشريعة

بشكل صريح في أنظمتها القانونية ما عدا مجال الأسرة الذي خضع لها بشكل صريح. بالنسبة للمشرع، عندما يتعلق الأمر بالأسرة، يجب أن تكون القوانين ذات مصدر إلهي. وهكذا فإن تحديث القانون كان مقبولا على نطاق واسع إلا عندما يتعلق الأمر بالأسرة وهو وضع تعود جذوره إلى حقبة الاستعمارية، حيث فرضت فرنسا تحديث القانون الجنائي والتجاري و استثنت قوانين الأحوال الشخصية التي تركتها للتقاليد والدين. وبعد الاستقلال[9]، واصلت هذه البلدان على نفس المنهج إذ لم تر مشكلة في ما يخص تحديث النظام القانوني و جعله مناسبا للعصر و تغيراته ، ولكنها لم ترغب أن يمس ذلك قانون الأسرة، أي لما يتعلق الإمر بوضعية المرأة و سلطة الرجل. و هو الأمر الذي يفسر كون قانونى الأسرة المغربي الصادر عام 1958 والجزائري الصادر عام 1984 يخضعان المرأة بشكل كلي للتقاليد و لقواعد الشرعة التي وضعها الأولون. رغم أن الدستور الجزائري ينص منذ عام 1963 على المساواة بين الجزائريين رجالاً ونساء أمام القانون. و بالتالي فالمشرع سنّ قوانين تتعارض مع الدستور الذي أصر في عام 1989 في مادته 28 على أنه لا يقبل أي تمييز على أساس الجنس. ولم تخلصه مراجعة عام 2005 من هذه التناقضات ما دام مبدأ المساواة لم يُحترم أيضا. مما ينتج عنه وضعية يسمح فيها القانون بالظلم الاجتماعي رغم أن دوره كقانون هو أن يناهض الظلم بكل إشكاله. في عام 1992، نصت المملكة المغربية في دستورها على تعهدها بالتزام بما تقتضيه مواثيق المنظمات الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات وأكد ت تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا. وفي عام 2011 اعترفت بالمساواة الكاملة في الحقوق بين الرجل والمرأة دون استثناء. الأمر الذي لم يأخذه المشرع بعين الاعتبار فيما يتعلق بالأسرة على الرغم من مراجعة 2004 لقانون الأسرة .

أذا كانت تونس بالتأكيد أكثر تقدمًا مقارنة بجاراتيها فيما يتعلق بمجال قانون الأسرة، فإ ن الرئيس بورقيبة ، الذي أصدر قانون الأحوال الشخصية التونسي في عام 1957، لم يتمكن من القضاء على جميع أشكال عدم المساواة و التمييز التي تعاني منها المرأة التونسية باسم الشريعة والتي لا تزال قائمة رغم إقرار الدستور منذ عام 2011 على المساواة الكاملة بين جميع المواطنين رجالاً ونساءً.

ليس رجال الدين وحدهم المسؤولين عن هذه التناقضات والتمييز داخل النظام القانوني. يل يتحمل أنصار الحداثة قدرًا كبيرًا منها. هذه الوضعية التي تسمح للمشرع بالرجوع إلى القوانين الدستورية الحديثة متى يشاء، وإلى القوانين التقليدية الدينية متى أراد. أي أنه يقرر ما هي المجالات القانونية التي ينبغي أن تخضع لقوانين نابعة من العقل وتلك التي ينبغي أن تخضع للتقاليد و الدين. السبب هو أن أنصار الحداثة كانوا مطبوعيين بالتقاليد التي شكلت بالنسبة لهم عقبة نفسية وثقافية كبيرة منعتهم من تصور وضعية يكونون فيها هم والنساء على قدم المساواة. و السلطة السياسية في يد الرجل. في الجزائر 32 امرأة لها مقعد بالمجلس الوطني الشعبي من 407. مع العلم أن عدد النائبات في المجلي السابق كان 118. أي Bن العودة إلى. الوراء مست هذا القطاع أيضا.

9 . انظر المرسوم الصادر في 17 أفريل/أبريل 1889 بشأن تنظيم العدالة الإسلامية في الجزائر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية العدد 114 بتاريخ 27 أفريل/أبريل 1889، صفحة 1976-1980www.legifrance.gouv.fr/download/secure/file/ (SBqssOfSvYTewEADsOr.

الديمقراطية في وضعية صعبة

بصفتهما أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و النظام الديمقراطي إن الحرية والمساواة هي اللتان تضعان دساتير البلدان المغاربية الثلاثة في وضعية صعبة بل في مشكلة و كذلك بالنسبة لجميع البلدان ذات الأغلبية المسلمة. ما نستنتجه من التناقضات وأوجه الالتباس ضمن النظم القانونية ولا سيما بالنسبة للدساتير الجزائرية والتونسية، أنه ما تزال هناك رغبة في التغيير لدى شعوبها و في التطلع إلى الديمقراطية عند حصولها على استقلالها. لكن في الثقافة التي تكون فيها الطاعة هي الفضيلة العظمى أن ننتظر من الطامحين إلى السلطة، والذين يشكلون أنفسهم جزءًا من تلك الثقافة، أن يمارسوا سياسة ديمقراطية يكون فيها الحق في التعبير موضع احترام هو تقريبا مفارقة.

بطرق مختلفة، كل دساتير البلدان المغاربية الثلاثة تنص على ضمانها المساواة والحريات الفردية. أليس هذا دليلاً على أن هناك إدراك، و هو من بقايا النهضة، أن دور الدولة هو ضمان هذه المبادئ التي تقوم عليها الحديثة ؟ لكن الرغبة في أن تحترم الدولة قوانين الإسلام أي الشريعة، التي وضعها رجال الدين ما بين القرن السابع و القرن العاشر، يعني أنها تخلت في نفس الوقت عن قيم الحداثة ما دام الإسلام مثلما يتصوره المسلمون و يطبقونه لا يعترف بهما.

جعل "الإسلام دين الدولة" يمنع الدولة من أن تتحق بصفتها كدولة. لكي تحقق الدولة كسلطة عامة، يجب أن تكون دولة الجميع. لذلك فإن الدولة التي تعلن إنتماءها إلى الإسلام، أو إلى أي دين آخر، معناها أنها تقر بأنها دولة جزء من السكان، الذين ينتمون إلى ذلك الدين وليس دولة كل السكان. كذلك معناه أن الدولة تعزز الدولة وتحمي دينها أي دين جزء من السكان على حساب دين الآخرين و هو ما ليس عدلا.[10]

مراجعات و تراجع

كل قانون أساسي أو عادي قابل للمراجعة أو التنقيح. فهو نتاج الفكر بشري الذي لا يدرك الكمال من جهة، ومن جهة أخرى ما يبدو اليوم صحيحًا قد لا يكون كذلك غدا ما دامت الحياة تتطور و كذلك المجتمعات و ظروفها و أحوالها. غير أن الدساتير في بلدان المغرب Maghreb خضعت لتنقيحات وتعديلات عديدة، إلى درجة تبدو أنها تفتقر إلى الاستقرار الذي يجب أن يمتاز بها أي قانون أساسي، ثم هي ليست بمأمن عن نزوات و رغبات الحاكمين. عندما أراد بوتفليقة أن يكون رئيسًا مدى الحياة، وهو ما لم يكن الدستور يسمح به، قرر تغييرالدستور. كذلك أصدرت تونس مؤخرًا دستورًا جديدا بعد ثماني سنوات فقط من الدستور السابق. وتشير هذه التنقيحات المتعددة إلى أن هذه البلدان لم تحدد بعد أسس تنظيم دولها.

المشكلة التي تطرح أيضا أن تطور هذه الدساتير لا يسير في الاتجاه الذي يسمح لها أن تتحقق بصفتها كقوانين أساسية. باستثناء المغرب Maroc الذي إحدث تطورا دستوريا لما أقر في عام

10 ، "الإسلام دين الدولة" لا يحدم لا الإسام و لا الدولة، مترجم من افرنسية « L'islam est la religion de l'État n'est bénéfique ni pour l'État ni pour l'islam » نشرته Algérie cultures

1992 بتعهده بالتزام بالحقوق العالمية للإنسان و أضاف في عام 2011 تعهده باحترام للمساواة بين الرجال والنساء – حتى وإن لم احترام ذلك في الواقع و لم يعمل على إزالة أوجه الغموض والتناقض الموجودين ضمن النصوص القانونية – فقد شهدت الجزائر وتونس تراجعًا صريحًا في مجال الحريات الفردية. و هكذا شيئا فشيئا يؤدي تأثير الدين على التطور السياسي والقانوني في هذه البلدان إلى التخلي بالتدريج عن المكاسب التي تحققتها هذه المجتمعات بفضل النهضة وجهودها من أجل إدخال هذه المجتمعات في عصر الحداثة.

يبين تحليل الدستور الجزائري من 1963 إلى 2020 أن الجزائريين فقدوا الكثير من الحريات التي تشكل أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والنظام الديمقراطي. في عام 2020، ألغى الدستور "حرية الضمير" (أو"حرية المعتقد" في النسخة العربية). وفي الفصل المخصص للحقوق والحريات، تمت الاستبدال عبارة "حقوق الإنسان" بعبارة "الحقوق الأساسية"، وهي عبارة غامضة المعنى ، ما دامت لا تحدد ما هي هذه الحقوق، و بالتالي فهي تخضع للتفسيرات الذاتية للأشخاص وتتغير حسب المجتمعات و الثقافات. فما يعتبر حق أساسي في مجتمع ما و ثقافة ما قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر و ثقافة أخرى. مع العلم أن عبارة الحقوق الأساسية تستعملها الإصولية التي ترفض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. اليوم، لا يشير الدستور الجزائري إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا في ديباجته ولا يضمن إلا حرية ممارسة الشعائر الدينية مما يتفق تماما مع الخطاب الديني التقليدي و يحتفظ في نفس الوقت بجميع المواد التي تشير إلى الإسلام كدين للدولة و التي تقيد الحريات الفردية.[11] هذا التراجع للدستور عن ضماناته للحريات يكشف عن سيطرة الإسلاميين والنظرة و الممار سة التقليديتين للإسلام على عملية صياغة القانون الأساسي.

ليس دور الدولة الحديثة حماية مصالح الله، وإنما حريات الأفراد التي هي ضرورية لظمان الكرامة الإنسانية. وهذا هو معنى وجود الدولة والغرض من العقد الاجتماعي. ما ينتظره المواطنون من الدولة ليس رعاية الحياة الروحية للأفراد أو السهر على الحفاظ على مصلحة الله بصفته الكائن الأعلى الغني عن الدولة وعن دفاعها عنه أو حمايته. و عليه فإن إدعاء الدولة العناينة و المحافظة على شؤون الله أمر يقترب من الكفر لأن ذلك معناه أنه تعتبر أن الله غير قادر على الحفاظ على نفسه و يحتاج إلى الغير ليحميه.

من بين المراجعات الدستورية، التي عرفتها تونس، مراجعة 2022 تمثل أكبر عودة للمعايير الدينية التقليدية في التاريخ الدستوري لبلدان المغرب الثلاثة و ذلك بما فيه استعمال المصطلحات اللغوية. و هذا ما يظهر في تخلي المشرع بشكل تام عن الإشارة إلى حقوق الإنسان مثلما هي واردة في إعلان 1948 و تأكيده في المقابل على التزامه «بالقيم الإنسانية للإسلام» مضيفا أن الدولة هدفها يتمثل في تحقيق "مقاصد الإسلام" (الفصل 5). هذه العبارة الأخيرة خاصة بالشريعة الإسلامية ويعود تاريخها إلى الفقيه أو المشرع الأندلسي الشاطبي الذي عاش في القرن الرابع عشر و إن كان الشاطبي يتحدث في الواقع عن " مقاصد الشريعة الإسلامية". تنظم

11 أنظر في هذا الموضوع رزيقة عدناني "الدستور الجزائري : الحقوق التي افتقدها الجزائريون دون أن يدروا" ترجمة ل *La Consti-tution algérienne, les islamistes ont-ils gagné ?* publié par Algérie cultureswww.razika-adnani.com http://www.razika-adnani.com/%d8%a7%d9%84%d8%af%d8%b3%d8%aa%d9%88%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84-//%d8%aa%d9%8a-%d8%a7%d9%81%d8%aa%d9%82%d8%af%d9%87%d8%a7

تونس بهذا إلى المملكة العربية السعودية التي تعلن في دستورها (المادة 26) أن الدولة تحمي "حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية". لم يستعمل محرر النص التونسي مصطلح "الشريعة الإسلامية" ولا عبارة " حقوق الإنسان في الإسلام". ولعل ذلك على سبيل التقية التي لن تؤدي سوى إلى زيادة الغموض والالتباس في القانون الأساسي لهذا البلد. بيد أنه ينبغي الإشارة إلى أن الدستور التونسي لم يلغ الفصل الذي يضمن المساواة بين الرجل والمرأة، ولا ذلك الذي يؤكد على احترام حرية الضمير. والمشكلة هي أن هذه المساواة وهذه الحرية ليستا موضع اعتراف من طرف الشريعة و قوانينها مثلما وضعها الفقهاء و لا الإسلام مثلما يتصوره المسلمون و يطبقونه . والدليل على ذلك هو أنه لا توجد هناك دولة ذات الأغلبية المسلمة التي تعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة أو وحرية المعتقد، والحرية الدينية، بل حتى حرية الفكر باستثناء البلدان التي فصلت السياسة عن الدين كتركيا وألبانيا.

إن الدستور التونسي الذي يؤكد على تحقيق مقاصد الإسلام أو مبادئه العامة، يؤكد في الحقيقة احترامه للشريعة ما دام هي التي تمكن من تحقيق مقاصد الإسلام على الآقل مثلما يعتبر ذلك أغلبية المسلمين. وإذا كانت أسس القانون أو مبادئه إسلامية، فلابد للقانون أن يكون إسلاميا كذلك. وبالتالي، فإن تونس، الدولة الأكثر حداثة في شمال أفريقيا، هي التي يتخلى دستورها عن الحداثة بهذا الشكل الكبير و يقوم بالتراجع إلى الوراء بهذا القدر من الوضوح.

فشل بناء الدولة الحديثة

لماذا قام الديمقراطيون ودعاة الحداثة الذين تولوا السلطة عند حصول هذه البلدان على الاستقلال بإدراج الإسلام كدين الدولة في الدساتيرفي حين أن قوانينه، التي وضعت في القرون الأولى من الإسلام، تشكل عائقًا أمام تحديث الدولة والمجتمع؟ أكيد أنهم تعرضوا لضغط رجال الدين الذين يعتبرون إدراج الدين في نص الدستور بهذا الشكل ضمان لعدم فصل الدولة عن الإسلام و تمكينهم من السيطرة على القانون والمجتمع أو استرجاعها في حالة الضرورة. كان ذلك هدفًا سياسيًا يتعلق بالسلطة. لكنه يوجد هناك هدف سياسي آخر. فالمسيحيون العرب في الشرق الأوسط كانوا نشطين جدًا في حركة النهضة. وبالنسبة للمسلمين، بمن فيهم الأكثر ديمقراطية، التأكيد على الإسلام كدين للدولة، أي أن الدولة تنتمي إلى الدين الإسلامي وأن الرئيس لابد وأن يكون مسلمًا يمكنهم من منع غير المسلمين من الوصول إلى السلطة و منه أن يكون رئيس الديولة يهودي أو مسيحي. ولكن هل هذا هو السبب الحقيقي ما دام في ظل النظام الديمقراطي الذي تعود فيه الكلمة إلى صناديق الاقتراع، فإن فرص الأقليات الدينية في الوصول إلى السلطة ضئيلة جدا؟ كانت هناك إذن سلطة أخرى هي سلطة الرجل على المرأة التي هي أقوى من سلطة المسلمين على غير المسلمين. و مهما كان انبهار دعاة الحداثة بالحداثة، فإن ذلك لم يكن إلى حد تقبل المساواة بين المرأة والرجل. لذلك قرر المفكرون والسياسيون الذين أرادوا تحديث مجتمعاتهم أن تبقى الأسرة خارج عملية التحديث هذه. و عليه فإن الذين كانوا حارصين على التغيير والتطور هم أنفسهم الذين رفضوا أن تمس ذلك التغيير و التطور أي تلك الحداثة الأسرة. ويجب التذكير أنه في بداية القرن العشرين، إذا كانت فكرة تحرير المرأة من

القوانين الاجتماعية البالية قد لقيت قبولا كبيرا من طرف المجتمع الذي رأى فيها شرط ضروري للخروج من التخلف، فإن فكرة المساواة بين الجنسين لم تكن حتي محل نقاش و لم تكن مدرجة في جدول الأعمال.

حجج سخيفة

إن الحجج التي قدمت لترك الأسرة في المجال التقليدي هي نفسها دائمًا : أولا، الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وبالتالي يجب أن تكون الضامنة و الحافضة للتقاليد. لكن من جهة التقاليدلا تخص و لا تقتصرعلى الأسرة وحدها و المشرعون لم يجدوا صعوبة في تحرير المجالات الأخرى من سلطة التقاليد. و من جهة أخر في منتصف القرن العشرين ، كانت هذه البلدان تمر بعملية تحديث modernisation واسعة للخروج بمجتمعاتها من التخلف و منطقيا لا يمكن تصور تحديث المجتمع إذا كانت خليته الأولى تظل في شكلها التقليدي.

ثانيا، هذه مجتمعات إسلامية ومن الطبيعي أن تُنظَّم الأسرة وفقًا للقوانين الإلهية والمقدسة والثابتة. هذه الحجة غير معقولة وغير عادلة في الوقت نفسه. لأن من جهة الشريعة الإسلامية لا تقتصر على مجال الأسرة، ومن جهة أخرى مثلما قلنا لم يجد نفس المشرع أي حرج من التخلي عن قوانين الشريعية الإسلامية أخرى. إن المشرع الذي سن القوانين المتعلقة بالأسرة ، لم يتردد في التخلي عن توصيات قرآنية أخرى دون أن تثير ذلك مشاكل كبيرة. هكذا يرفض المسلمون عندما يتعلق الأمر بالأسرة ما تقبلوه في المجالات الأخرى.

كل المسلمون يعلمون أنه لا يكفي أن يكون الحكم مذكور في القرآن لكي يكون مطبقا أو ممكن التطبيق. لقد ألغ المسلمون منذ البداية توصيات بعض الآيات بينما احتفظوا بتوصيات آيات أخرى. لا يطبق المسلمون مثلا التوصيات التي تسمح بشرب الخمر مثلما يفهم من الآية 43 من سورة 2، البقرة و لا توجد في قوانين الدول الإسلامية أية إشارة في القانون إلى تقبل العبودية، وذلك منذ إصلاحات النهضة، رغم أن هناك 25 آية تحلل العبودية وتنظمها. كذلك لا يطبق المسلمون حكم قطع يد السارق، إلا في بعض الدول المتزمتة و بشكل نادر، وهو وارد في القرآن و لا يأكلون لحم الخنزير ولو ماتوا جوعا رغم أن القرآن يسمح بذلك في حالة الضرورة مثلما يظهر ذلك في الآية 173 من سورة 2، البقرة. لا يعترف المسلمون بحرية المعتقد و حق الردة رغم أن العدد الكبير من الآيات التي تؤكد على حرية المعتقد و على كون الله هو الوحيد الذي يحق له معاقبة المرتد.

لكن الأمور تصبح أكثر تعقيدا، كما أن الحجة القرآنية تستعمل بكل صرامة عندما يتعلق الأمر بعدم التخلي عن القوانين التمييزية ضد المرأة. السبب أن تلك القوانين تمنح الرجال امتيازات على حساب النساء. لذا، فإن السبب الحقيقي في إخضاع العائلة للشريعة ليس الدين، وإنما السيطرة الذكورية والرغبة في الحفاظ عليها من طرف الرجال الذين تمكنوا السلطة و ما زالوا تمكنون منها.

وفي أواسط القرن العشرين، كانت الحركة النسوية نشيطة جدًا في كفاحها من أجل القضاء على التمييز الذي تعاني منه المرأة و تحقيق المساواة في الحقوق بين المرأة و الرجل. وكان ذلك من

العوامل بل أهم عامل دفع الحكام، الذين كانوا كلهم رجال، إلى إدراج الإسلام كدين للدولة ضمن الدستور ليساعدهم ذلك على حماية امتيازاتهم و ذلك بتذكير النساء بأن الدولة دينها الإسلام أي إسلامية وأن عليهن أن يخضعن لمشيئة الله وقوانينه رغم أن المسلمين مثلما رأينا لا يطبقون كل تعاليم القرآن. و هذا الأمر كان مشتركا بين المحافظين و الكثير من الحداثيين. أما الذين أرادوا المساواة فلم يكن عددهم كافيًا لفرض صوتهم.

4. تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي لبلدان المغرب الثلاثة

النزعة الاستعراضية الدينية

إن كفاح الإسلاميين من أجل لقضاء على مكاسب النهضة و"إعادة أسلمة" المسلمين، بما أنهم يعتبرون يعتبرون إنجازت النهضة إبتعاد عن الإسلام، لم يؤثرعلى التطور السياسي لبلدان المغرب فحسب، وإنما على التطور الاجتماعي أيضًا. ومن أكبر النتائج المترتبة على ذلك استظهار التدين أو الغلو فيه كاستعمال القرآن كوسيلة لإستظهارالتدين في الأماكن العمومية كإذاعتة أو قراءته أو تقديمه كهدية خلال المراسيم العمومية. تتجلى الاستعرا ضية الدينية أيضًا في اللغة من خلال الإفراط في استخدام العبارات الدينية. بحيث تزين كل عبارة تنطق بطابع ديني بكل عناية، بما في ذلك في الإجتماعات و المجالس و حتى في المختلفة مجال العلم. فعلى سبيل المثال، المهندس الذي يقبل على تشغيل الآلة يقول: «باسم الله، إن شاء الله، ما شاء الله » وهو في الحقيقة يدرك جيدا بصفته كمهندس أن الآلة سوف تعمل إذا كانت الأجزاء التي تتكون منها تقوم بدورها بشكل جيد و كان هناك تناسق كامل فيما بين تلك الأجزاء.و بالتالي كل تلك الجمل التي يتلفضها هي في الحقيقة استعراض ديني لأعراض إحتماعية فحسب. إن المشاعر الدينية، وإن كانت هامة في حياة الكثير من الناس، ينبغي ألا تتعدى إلى كل مجالات المجتمع، ولا سيما في ميدان العلوم. أما بالنسبة للقرآن فإنه الكتاب المقدس للمسلمين. و ما هو مقدس لا يمكن التعامل معه كأي شيء آخر و إلا فقد قداسته. إذاعت القرآن في الأماكن العامة عندما يكون الناس مركزين على شؤونهم اليومي، لا يمكنهم الإستماع إليه أو تقديمه هدية كآي شيء لا يمكن إلا أن يضر به من جهة و يتعارض من جهة أخرى مع ما جاء في توصياته: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا. لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» تقول الآية 204 من سورة 7 ، الأعراف. هذا ما أكدت عليه الآية 79 من سورة 56، الواقعة التي تقول «لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» ;القرآن نفسه يتحدث عن نفسه ككتاب مقدس. ومن ثم، فإن الاستعراضية الدينية ليست علامة على التقوى أو التدين، بل هي علامة على استغلال الدين لغاية إبهار الآخر وضمان حسن تقديره لتحقيق مصلحة اجتماعية أو هدف شخصي.[12]

12 «Pourquoi distribuer le Coran au personnel soignant ?»
أنظر في هذا الموضوع رزيقة عدناني " في زمن الكرونا، الشرطة توزع القرآن على الطاقم الطبي"، المقال بالفرنسية و نشرهLibertér
/http://www.razika-adnani.com/articles/textes-en-arabe

الخرافات

بلغت الممارسات الخرافية في المجتمعات المغابية، في مطلع القرن الحادي والعشرين هذا، ذروتها، وهي تمس جميع قطاعات المجتمع حتى أن قنوات تلفزيونية تعرض ممارسات خرافية وتشجع روح السحرظهرت و تعرف إنتشارا و أن الأطباء ينصحون مرضاهم "بالطب البديل" مثل الرقية أو الحجامة. إن مدح الصوفية وإعادة تأهيل الطرق الصوفية كوسيلة لمحاربة الأصولية الوهابية والإرهاب لعبا دورا كبيرا في تصاعد ظاهرة الخرافات. لأن الصوفية مبنية على مبادئ ابستمولوجية، كنظرية الكشف والاعتقاد بالقدرة الميتافيزقية للأولياء، مما لا يحفز على إستعمال العقل أو تكرين التفكير العقلاني، بل يشجع على التفكير السحري والخرافات. وكان العديد من ممثلي النهضة كانوا يحاربون الروح السحرية من أجل استبدالها بالروح العلمية والعقلانية. ولا شك أن العودة إلى هذه الممارسات دليل آخر على فشل حركتهم النهظوية.

المدرسة والمسجد

إنشاء مدرسة حديثة منفصلة عن المسجد كان من المشاريع الأساسية الأخرى للنهضة من أجل بناء مجتمع حديث. وبعد مرور قرن من الزمن، الواقع في تونس والجزائر والمغرب يبين أن الدين منتشرًا على نطاق واسع في المدرسة إلى درجة يصعب معها التفريق بين المدرسة و المسجد. لذلك فالدين أصبح له المسجد و المدرسة بينما المدرسة تراجع نطاقها بل و تحولت في الكثر من الآحيان إلى مسجد. رغم أن هناك مساجد كثيرة يتعلم فيها الطفل أو يستطيع أن يتعلم الدين الإسلامي. ولعل المساجد الكثيرة التي شُيدت في هذه البلدان في السنوات الأخيرة دليل آخر على تعزيز العنصر الديني في هذه المجتمعات. والمشكلة هي أن مساجد عديدة يمكن توجد في منطقة تفتقر إلى أي مبنى أساسي كالمستشفيات والمراكز الثقافية والرياضية والترفيهية التي تمكن الشباب – من الفتيات والفتيان على حد سواء – من الازدهار في بلادهم بدلاً من الحلم بمغادرتها باحثين عن السعادة بعيدا عنها. ولكن يبدو أن الناس منشغلين أكثر بنجاة أرواحهم في دار الآخرة بدل من العمل على تخفيف معاناة الآخرين في هذه الدنيا مما يفسر تسارع الناس لبناء مساجد كلما توفرت لديهم الإمول و هي ظاهرة تدخل أيضا في الإستعراض الديني.

تراجع القانون

إن تراجع القانون والامتثال له و احترامه منذ سنوات 1970 دليل آخر على فشل تحديث modernisation المجتمعات الإسلامية. حسب Hannah Arendt (هانا أرانت)، عندما يفقد القانون سلطتة، يلجأ المجتمع إلى التقاليد لتنظيم شؤونه. في المجتمعات الإسلامية، ماحدث هو عكس ذلك. إذ العودة إلى التقاليد وتعزيز الخطاب الديني هما اللذان أديا إلى تراجع القانون. عدد متزايد من الناس يريدون فرض القوانين الدينية وسلطة التقاليد، حتى عندما تتعارض مع القانون، معتبرين أنها أكثر شرعية وأنه من واجبهم كمؤمنين أن يفعلوا ذلك وفقًا للمبدأ الإسلامي المعروف ب"الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" الذي يحض عليه الخطاب الديني باستمرار.

رفض الأصول

إن ظاهرة رفض الأصول من السمات المميزة للسكان المغرب و المنتشرة أي أيضا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ يرفض جزء كبير من السكان التاريخ القديم لبلدهم وكذلك أصولهم الأمازيغية أو البربرية. ولا بد من الإشارة أن الدستور التونسي الأخير لا يشير إطلاقا إلى تاريخ الأمازيغي لتونس. ولقد تطرق ابن خلدون لمشكلة الهوية هذه في كتابه تاريخ البربر، و إن كان هو نفسه لم يستطع مقاومة الرغبة في الادعاء بأنه من أصل عربي.

وبشكل عام، كلما كان الفرد في تطبيق صارم للدين، كلما إزداد ادعاؤه بأن له أصول عربية بل علاقة دم مع الرسول و ينكرون تاريخ ما قبل الإسلام لبلدهم . وإذا كان الأصوليون الناطقون باللغة الأمازيغية لا ينكرون تاريخ بلادهم القديم، فإنهم يشعرون بعدم الارتياح كلما استدعى الأمر ذكره في الحديث، و كأنهم يعانون من الشعور بالعار إتجاه أسلافهم لأنهم حاربوا العرب الذين كانوا يحملون لهم رسالة الإسلام. ومن اليسير إقامة العلاقة بين هذا المشكل والمذهب المالكي، الذي انتشر عند البربر، والذي يزعم بتفوّق المسلمون العرب، وعلى الخصوص أهل المدينة، على المسلمين غير العرب [13]. الأمر الذي ما يزال يدعيه الخطاب الديني الأصولي خاصة [14]. ولكن هناك أيضا عامل السلطة الاجتماعية والسياسية. لقد كان العنصر العربي يعتبر عامل هام للحصول على مشروعية السلطة الاجتماعية والسياسية لا سيما في القرون الأولى من الإسلام.

ضعف الحركة النسوية

إن الامتيازات الممنوحة للرجال على حساب النساء هي أول انعكاسات الدين الإسلامي ،مثلما يتصوره المسلمون و يطبقونه، على المجتمعات الإسلامية التي لم تخطُ بعد الخطوة الضرورية إلى الأمام لتحقيق العدالة الاجتماعية التي لا يمكن أن تكون إلا بالمساواة أمام القانون بين النساء و الرجال. إبتداءا من سنوات السبعينات من القرن الماضي، عرفت الحركة النسوية ضعفا كبيرا. اليوم، أدى تعزيز النزعة المحافظة والعودة إلى التقاليد، التي لم تسلم منها المرأة، إلى تناقص كفاحها من أجل المساواة أمام القانون والمجتمع بما في ذلك الجامعيات والمتعلمات. فهن يقبلن التمييز ضدهن القائم على أساس الدين. فبالنسبة لهن، عدم المساواة منصوص عليها في القرآن وبالتالي يجب تطبيقها و إحترامها. والواقع أن هذه الحجة، كما رأينا، ليست صحيحية بل هي سخيفة لأن المسلمين لا يطبقون جميع توصيات القرآن و ذلك منذ البداية و القرآن نفسه يقول في الآية 106 من سورة البقرة" ما ننسخ من آية أو ننسها ". و بالتالي مثلما لم يعد المشرع يأخذ بعين الإعتبار القوانين المتعلقة بالعبودية والعقاب البدني(قطع اليد) وأهل الذمة و غيرها لأنها تمس بالكرامة الإنسانية ، رغم أنها مذكور في الآيات القرآنية، كان يجب أن يفعل نفس الشيء أي لا يأخذ بعين الإعتبار القواعد التي تميز بين المرأة و الرجل و تحط من الكرامة الإنسانية للمرأة.

13. La nécessaire réconciliation, UPblisher, الطبعة الثانية 2017, .

14 أنطريوسف القرظاوي، من أجل صحوة راشدة ، ص.106

«الحداثة الإسلامية»

«الحداثة الإسلامية» مصطلح استعملته للإشارة إلى الجماعة الكبيرة من المثقفين المسلمين الذين يريدون اليوم التغيير و الحداثة، ولكنه يدعون بأنهما تغيير وحداثة موجودين في القرآن. وبالنسبة لهؤلاء، لا يمثل الإسلام أي مشكلة في عصرنا. كل ما هناك من مشاكل هي نتيجة لسوء الفهم و التفسر. أما بالنسبة للحل، فهو بالنسبة لهم يكمن في إعادة التفسير فقط. ومن بين الأسماء الأكثر شهرة في هذا التيار نجد محمد شحرور (1938-2019 ميلادية)، ومارغوت بدران (ولدت في عام 1938)، وزينة الطيبي (ولدت في عام 1954) وأسماء المرابط (ولدت في عام 1961). و الأسماء الثلاثة الأخيرة تمثل ما يسمى "بالنسوية الإسلامية"Le féminisme islamique.

ينكر أصحاب "الحداثة الإسلامية" الذين يقولون أن النص القرآني لا يثير أي مشكلة في زمانا هذا البعد التاريخي للنص القرآني مثلهم في ذلك مثل الأصوليين الذين يجعلونه خارج الزمان، و قد نزل في القرن السابع و خاطب المجتمع العربي بلغته أي راعيا ثقافته كما ينص على ذلك القرآن نفسه في الآية 4 من سورة إبراهيم [15]. هناك بالفعل الكثير من الأيات القرآنية التي تحمل بعدا شموليا إنسانيا، لكن هناك الكثير من الأحكام الأخرى المتعلقة بالمجتمع والسياسة التي تفتقر لهذا البعد. لذلك فإن أنصار "الحداثة الإسلامية" عندما يحاولون إثبات صحة كلامهم عن طريق تقديم تفسيرات جديدة كحل للمشاكل التي تطرحها هذه الآيات اليوم، فهم في الواقع يحاولون في الغالب آن يجعلوها تقول ما لم تقله و يالتالي كل ما يقومون به ليس إلا مجادلات كلامية ما داموا عاجزين عن إثبات صحة خطابهم أمام الخطاب الأصولي أو إقناع المسلمين به.

و بهذا فالحركة "النسوية الإسلامية» قد ألحقت ضررًا بالغًا بكفاح المرأة من أجل حقوقها، وخاصة منذ سنوات 1970لأنها تبني نظالها على فكرة أنها لا يطالب إلا بما يأمر به الإسلام و لكنها لم تتمكن من أن يقتع المسلمين و الخطاب الديني أن الأحكام التمييزية ضد المرأة ليست إلا سوء فهم و تفسير ذكوري فاسد للقرآن. أي أن آخحاب هذه الجوكة االنسوية من انساء و الرجال لم يستطعوا أن يثبتوا أن عدم المساواة الموجودة في القرآن ليست عدم مساواة بل هي مساواة فهمت خطئا من طرف الرجال. و بما أن "النسوية الإسلامية " تجعل الإسلام مصدر مشروعية نضالهن وإطار لتحديد نطاقه ، [16] جعل هذا النساء المسلمات اللواتي يدعين اليوم أنهن من أنصار حقوق المرأة يقبلن بعدم المساواة القانونية التمييزية ضدهن على آساس آنها مذكورة في القرآن.

اليوم، يمثل الحجاب الوسيلة الفضلى لقياس نجاح الإسلاميين والأصوليين إلى درجة يمكن فيها الحديث عن «مقياس الحجاب». فعلا يساعد الحجاب اليوم في تقييم ظاهرة تعزيز العامل الديني الإسلامي في صورته الأولى أي مثلما كان الأوائل، السلف، يتصورونه و يطبقونه، بما في ذلك في الغرب. ولقد شاركت الحركة "النسوية الإسلامية" على نطاق واسع في ظاهرة عودة الحجاب بحيث شجعت العديد من النساء الجامعيات والإداريات على ارتدائه، وهن يعتبرنه الحجاب

15 . "وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ"، الآية 4 من سورة إبراهيم.

16 .أنظر مقال رزيقة عدناني باللغة الفرنسية صدر بعنوان ، «الحركة النسوية الإسلامية: خدعة فكرية »، نُشر على موقع marianne.net، بتاريخ 7 جوان (يونيو) 2021 (www.marianne.net/agora/tribunes-libres/le-feminisme-islamique-une-impos-ture-intellectuelle).

مأمور به في القرآن [17]، كعلامة على تحررهن لكن في حدود التوصيات القرآنية. إن الحجاب تمييزي discriminatoire في جوهره، لأنه يميز بين المرأة والرجل، وبين المرأة غير المحجبة والمرأة المحجبة الدور الذي فرض من أجله في المجتمعات المحيطة بالبحر الآبيض المتوسط منذ القدم و ذلك قبل ظهور الإسلام بقرون عديدة. [18] لكن ينبغي التأكيد على أن كثيرًا من النساء اليوم يرتدين الحجاب لإستعراض معتقداتهن الدينية أي جعلن منه علامة تمييز إجتماعي.

5. الماضي باعتباره القيمة العليا

يتميز تاريخ المسلمين بالتراجع عن المكتسبات و العودة إلى الوراء.و كأنها قاعدة خاصة بهم : فكلما حدث هناك تطور أو خطوا خطوة نحو المستقبل، يعمل المحافظون على إرجاعهم إلى الوراء حتى لا يبتعدوا عن الماضي مما يشكل عائقا آمام تطورهم من ناحية القيم والأخلاق والسلوك بوجه خاص. يقول المفكر المغربي محمد عابد الجابري (1935-2010)، أن حضور الماضي قوي في فكر المسلمين إلى درجة أن " الحاضر غير حاضر". [19] بل حتى المستقبل يمتد إليه الماضي و يحتويه. ماضي القرن السابع الذي يمجده الخطاب الديني ويتغنى بiا ويقدمه على أنه الواقع المنشود، ولكن ليس الواقع التاريخي.

إن داعش، والجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبوكو حرام، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وطالبان في أفغنستان هم أيضا حلموا بهذا الماضي وأرادوا تحقيق حلمهم. فإسترجعوا الرق والرجم وغيرها من أشكال العقوبات الجسدية. لقد أرادوا محو أربعة عشر قرنًا من التطور البشري. فصدموا العالم بما فيهم المسلمين. لكن الصدمة لم تكن قوية بما فيه الكفاية، بالنسبة للغالبية منهم، لحثهم على النقد الذاتي، والتساؤل عن كيفية نظرتهم للدين وتصورهم للمجتمع وكذلك علاقتهم بالغير. لم تكون قوية إلى الدرجة التي تجعلهم يتساؤلون عن الأسباب التي دفعتهم إلى الرغبة، و هم في القرن الحادي والعشرين، للعيش وفق معايير الاجتماعية والسياسية والأخلاقية للقرن السابع أوتحثهم للبحث من أجل معرفة الأسباب التي جعلتهم يعودون إلى عصر الهمجية بعد كل الجهد الذي بذل من أجل أن يتطوروا إنسانيا ومن حيث القيم. ما منعهم من ذلك هو الخوف من الفكر العقلاني الإبداعي و من كل واقع غير الذي حدث في الماضي. لم يتمكنوا من التحرر من جميع النظريات والمفاهيم التي وضعها المسلمون حوالي القرن التاسع بهدف منع الفكر من التعبير عن نفسه وعرقلة نشاط العقل من أجل حماية الإسلام كما أراده الأقدمون.

17 أنظر رزيقة عدناني "الحجاب فريضة إسلامية " حجة غير مقنعة" مقال مترجم نشرته Marianne, novembre 2020 : http:// www.razika-adnani.com/%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%ac%d8%a7%d8%a8-%d9%81%d8%b1%d9%8a%d8%b6%d8%a9-%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a%d8%a9-%d8%ad%d8%ac%d8%a9-%d8%ba%d9%8a%d8%b1-%d9%85%d9%82%d9%86%d8%b9%d8%a

18 أنظ ر مقال رزيقة عدناني صدر باللغة الفرنسية تحت عنوان « لماذا تعد الدعوة إلى البوركيني باسم المساواة محض هراء»، على موقع marianne.net بتاريخ 5 سبتمبر 2019 (www.marianne.net/agora/humeurs/pourquoi-la-revendication-du-bur-kini-au-nom-de-l-egalite-est-un-non-sens).

19 . محمد عابد الجابري نحن والتراث قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي المركز الثقافي العربي، بيروت ، 1981، ص 12.

المالكية والصوفية : نظريتان من الماضي

من العادة عند المغاربة إعتبار المالكية و الصوفية كأحسن المذاهب والمدارس الإسلامية و يقدمونهما كحل لمواجهة المشاكل التي يطرحها الدين خاصة في عصرنا هذا حيث يرى فيهما الكثير من الناس حلا لتصاعد الأصولية والإسلاموية. مما يتماشى تمامًا مع روح السلفية التي ترى أن الحقيقة والخلاص لا يمكن أن ينبعا إلا من الأسلافما دام كلتا العقيدتين ترجعان إلى القرن الثامن. من الواضح أنه لا يكفي أن تكون الفكرة قديمة للحكم عليها بالفساد، مثلما لا يكفي أن تكون جديدة لتكون صادقة و صحيحة. لكن المالكية كما أسلفنا القول مذهب فقهي أي قانوني وبالتالي سياسي. وإذا كانت الإسلاموية l'islamisme تعني الإسلام السياسي، فإن المالكية هي بهذا المعنى إسلاموية ، ولا يمكن للإسلام السياسي أن يكون حلا للإسلام السياسي. ولا تدعو المالكية أن يكون البعد القانوني أي السياسي جزءا لا يتجزء من الإسلام فحسب و لكن تريد أيضا أن تكون القواعد و القوانين التي تنظم المجتمع الإسلامي هي تلك التي نظمت المجتمع في المدينة في القرن السابع الميلادي. وهي بهذا مذهب سلفي أيضا، ومن المفارقة أن نظن أن مذهبًا سلفيًا يمكنه أن يكون حلاً للسلفية. مع التذكيرأن مشكلة الإسلام اليوم تكمن في النظرة السلبية للفكر العقلاني الخلاق كمصدر للمعرفة و المذهب المالكي أول من اتخذ موقفا سلبيا من الفكر في تاريخ الإسلام. [20] ثم إن الصوفية في نهاية المطاف اعترفت بالجانب القانوني للإسلام. يمثل الإمام الغزالي (1111-1058 م) خير مثال على التوفيق بين الصوفية والفقهاء بصفته صوفيا و فقيها، ومن أتباع الشافعية والأشعرية. وقد كتب عن النقل قائلا : "إن جواز التأويل موقوف على استحالة قيام البرهان على استحالة الظاهر. [21] . » ويبدي الكاتب الصوفي Éric Geoffroy (إيريك جفروا) رأيه بشأن ابن تيمية الذي كان فقيهًا و متكلما : « لا ننسى أن هذا الشيخ السوري كان صوفيًا [22]. »

إن عجز المسلمين عن التحرر من قيود الماضي يرجع إلى كون الإسلام لم يحدث فيه تطور ولم عرف تجديدا و هو الذي يشرف على المجتمع و الفرد والسياسة والفكر. أي تطور في المجال المجتماعي و السياسي دون يسبقه أو يرافقه إصلاح يعمل علي تطوير الدين، يكون مآله الفشل.

إصلاح الإسلام، مشروع النهضة

برزت فكرة إصلاح الإسلام في الفكر الإسلامي في مطلع القرن العشرين عندما أدرك السياسيون والمفكرون الذين حملوا مشروع النهظة أنه لا سبيل للخروج من قيود الماضي وتحرير مجتمعاتهم من التخلف دون تجديد الإسلام وجعله أكثر انسجامًا مع القيم الحديثة. لكن النهضة أخفقت في إصلاح الإسلام. إذا كان المحافظون يتحملون قدرًا كبيرًا من المسؤولية اتجاه هذا الإخفاق،

20 . لمطالعة هذا الموضوع، انظر كتاب للمؤلفة رزيقة عدناني بعنوان *Islam : quel problème ? Les défis de la réforme* (الإسلام : ما المشكلة؟ تحديات الإصلاح)، UPblisher, 2017..أفريقيا الشرق، المغرب 2018

21 أبو حامد الغزالي فصل في التفرقة بين الإسلام و الزندقة ، 1993 ص. 45.

22 . Éric Geoffroy, *L'islam sera spirituel ou ne sera plus*, Seuil, 2009, p. 110.

فإن الإصلاحيين يتحملون نفس القدر من المسؤولية لأنهم لم يبدؤا عملهم الإصلاحي بإصلاح الصورة التي كانت لديهم عن الفكرو العقل. إن إصلاح الإسلام أي تجديده ليتناسب مع عصر الحداثة يتطلب أولاً إصلاح الصورة التي لدى المسلمين عن الفكر العقلاني الإبداعي. لا بد من إعادة تأهيل الفكر الحر والعقلاني كمصدر للمعرفة بعد انهزامه أمام الوحي و ذلك حوالي القرن الثاني عشر. كان الإصلاح الذي قدمه الإصلاحيون مشروطًا دائمًا بحدود تقيد عمل الفكر و مجال استعمال العقل حتى لا يتعدى حدود الدين. هكذا قالوا بالاجتهاد بشرط أن لا يتعلق بآيات التي يعتبرونها صريحة وقواعدها بذلك ثابتة. غير أن تلك الآيات والقواعد هي بالتحديد التي تتطلب الإصلاح. و بالتالي فإن القيود التي وضعوها للفكر هي العقبة الإبستمولوجية و النفسية التي حالت دون تحقيق الإصلاح. كما أن الإصلاحيين لم يتمكنوا من تغيير تصور الإسلام الذي فرضه الفقهاء الذين أردوه أن يكون دين و شريعة في حين أن تحديث السياسة و تنظيم الدولة العصرية لا يمكن أن يتحقق دون يكون الإسلام دين وليس سياسة.

هكذا لم تتمكن النهضة من تقديم إجابات أخرى على السؤالين الرئيسيين في الفكر الإسلامي غير التي قال بها التيار المحافظ . الأول متعلق بالفكر كمصدرللمعرفة و المكانة التي يجب أن تكون له أمام الوحي و الثاني متعلق بعريف الإسلام هل هو دين فقط أو دين و تنظيم إجتماعي في نفس الوقت؟ كرر التيار الإصلاحي نفس المواقف التي اختارها المسلمون في القرن الثالث عشر والتي أدت إلى سقوط الحضارة الإسلامية و كان ذلك سبب فشل حركة النهضة و ليس العوامل السياسية والجيوسياسية للقرن العشرين أي الاستعمار، وتأسيس دولة إسرائيل عام 1948 والهزيمة العسكرية التي لحقت بالدول العربية في عام 1967. و إنما كانت أسباب فشلها داخلية و متعلقة بالفكر الآسلامي. أما تلك العوامل السياسية والجيوسياسية فلقد قدمت حججًا غير متوقعة استغلها الإسلاميون والمحافظون في معركتهم ضد الحداثة.

إصلاحيو ما بعد النهضة

لم يفعل الإصلاحيون – رجالاً كانوا أم نساء – أو الذين يعتبرون أنفسهم كذلك ممن ظهروا بعد النهضة أفضل من الذين سبقوهم . إذ لديهم نفس النظرة إلى لإصلاح التي تقوم على ابستمولوجية سلفية ويخضعون الفكر لنفس الشروط التي استعملها إصلاحيون النهضة. ويدافع البعض ممن أُطلق عليهم مصطلح "السلفيون الحدثيون" عن أفكار جديدة مثل كالديمقراطية، والمساواة، بل وحتى الفصل بين الدين والسياسة، كالأردني شاكر النابلسي (1940-2014)، لكن مع التأكيد دائم أنها أفكار كانت معروفة لدى لمسلمين الأوائل (الأسلاف). المبدأ هو دائما نفسه: الفكرة لا تكون صحيحة إلا إذا كانت معروفة لدى لسلف [23] . ويعتبر البعض الآخر ممن أسميهم " الحداثيون الإسلاميون" أنفسهم إصلاحيين أيضا لأنهم يدعون أنهم يناضلون من أجل إصلاح الإسلام والمجتمع. و هم يدافعون بالفعل عن بعض الأفكار التي تنتمي إلى الحداثة مثل العدالة و المساواة. لكنهم يبحثون علي الأدلة لصدق كلامهم في القرآن و سنة االرسول و ليس في كتب

23 . لمطالعة هذا الموضوع، انظر كتاب رزيقة عدناني بعنوان *Islam : quel problème ? Les défis de la réforme ?* (الإسلام، ما هي المشكلة تيلا الإصلاح؟)، المرجع السابق، ص. 178.

الأوليين مما يميزهم عن السلفيين. أما عن المشاكل التي يطرحها الإسلام في مجتمعاتنا الحديثة، فهم يحملون المسؤلية كلها للمفسرين لسوء فهمهم للقرآن. غايتهم إثبات أن الإسلام مصدر الحداثة و التغيير اللذان يريدونهما وبالتحديد النصوص القرآنية و ليس مستمدين من الغرب ، بالتالي فخطابهم هو " تريد الحداثة لكنها إسلامية". تنتمي النسوية الإسلامية التي أشرت إليها أعلاه إلي هذا الموقف و مثله تقدم إعادة التفسير كحل لكل المشاكل المطروحة. المشكل أن تفسيرات الحداثيون الإسلاميون تؤدي إلى مجادلات و منازعات مطولة مع المحافظيين حول معاني الآيات، حيث كل واحد يريد أن يثبت أن تفسيره هو الصحيح، ولكنهم لم يتمكنوا أبدًا من أولا إثبات آن تفسيراتهم هي الصحيحة و ثانيا تقديم حلول ناجعة للمشاكل التي يطرحها الإسلام في مجتمعات اليوم لمجرد أنهم ينكرونها.

لا تولد التغيير انتفاضات

خلال فترة النهضة، كان تحديث المجتمعات الإسلامية كبيرا و هاما من نواحٍ عديدة. ولكن النهظة فشلت في نهاية المطاف، واليوم إنجازاتها تعرف تراجعا مستمرا. أما عن السبب فيرجع إلى كون الإسلام، الذي يتصوره المسلمون ويطبقونه، و الذي يشرف على جميع النواحي المجتمع ويـشكّل فكر الناس وطريقة تدبرهم لم يواكب التغير الكبير الذي عرفته المجتمعات أي أنه بقي في صيغته التقليدية التي وضعت بين القرنين السابع والعاشر .

وهذا الغياب للإصلاح الديني الحقيقي هو السبب أيضًا في عجز الانتفاضات الشعبية عن إحداث ثورة في المجتمعات الإسلامية، سواءً على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الإنساني. ففي كل احتجاج شعبي، نعلن كلنا عن قيام ثورة وننبهر أمام عالم جديد بصدد الولادة. ولكن سرعان ما يختفي مصطلح الثورة من خطاب الناس. غضب الشعوب في المجتمعات الإسلامية ليس فقط لا يخلق التطور بل يؤدي أيضًا إلى تقوية التقاليد و الطابع الديني المحافظ، ويعزز ظاهرة التراجع إلى الوراء.

إذا كان "الإصلاح هو الروح الحقيقية للثورة " [24]، فإن الإصلاح الثوري لا يمكن أن يوجد بدون وجود أفكار جديدة. وهذا هو بالضبط المستوى الذي تتعطل فيه المجتمعات الإسلامية. وما زال التطلع إلى المستقبل مخيفا إلا أذا كان هذا المستقبل متصور كإستمرار للماضي أو عودة إلي القديم. من المبادئ التي تأثر علي النفوس و الضمائر المبدأ الذي يقول أن كل بدعة ضلالة" الذي فرضه الأصوليون و المحافضون في القرن العاشر وينسبه الكثيرون إلى الرسول. هذا المبدأ الذي بجعل الإبداع وإنشاء الجديد خطيئة يفسر لماذا الحركات التي تريد التغييرلا تستطيع أن تقوم أو يوّلد أفكارًا جديدة ضرورية لتحقيق هذا التغيير. يمتنع المسلمون عن التفكير في التغيير خارج الحدود التي رسمها السلف و النطاق الذي حدده على أنه هو الحقيقة. فتراهم يخرجون ألى الشوارع يصرخون رغبتهم في التغيير بل ينادون حتى بالمساواة والحرية، ولكنهم يرفضون أن يتصوروا أنفسهم في مستقبل لا يتوافق مع الماضي أو أن يضعوا معايير اجتماعية وسياسية جديدة و بالتالي فهم لا يحاولون أن يضعوا النظم و القوانين التي تمكنهم من تحقيق تلك الحرية و المساواة بل يريدون إخضاع هاتين القيمتين لتصورهم السلفي للمجتمع و السياسة

24 . Cynthia Fleury, *Les Pathologies de la démocratie*, أمراض الديمقراطية, 200 p. Le Livre de poche, coll. « Biblio essais ».

و العلاقة بين بين المرأة و الرجل و مع الآخر. و بالتالي فهم لا يملكون أي مشروع حقيقي جديد للمجتمع. في كل مرة يفرض الإسلاميون والمحافظون أنفسهم لأنهم هم فقط من يقترح المشاريع الاجتماعية، ولكن جميعها تنصب في قيم و نظم الماضي التي يكرروها. مما يجعل الحركات الشعبية تنتهي بالمزيد من الدين في المجال القانوني والسياسي، وبالتالي بالمزيد من التخلي عن المكاسب التي تحققتها النهضة في مجال الحداثة وقيمها المتمثلة في المساواة والحرية [25].

في الواقع، لا يوجد مجتمع استطاع أن يقوم بالعودة الكاملة إلى الماضي. لا يمكن للإنسان أن ينسلخ تمامًا عن عصره. والمجتمعات المغاربية اليوم ليست هي مجتمعات الأمس، فما بالك أن تكون مجتمعات التي وجدت في القرن السابع. لذلك فالعودة إلى الماضي لا تتعلق بالجانب المادي و بالمعايير والقيم الأخلاقية والاجتماعية التي تنعكس على السلوك الفردي والجماعي التي لا يريدون تغييرها . فاليوم، إذا كانت المرأة في المجتمعات الإسلامية تعمل وتذهب إلى الجامعة، إذا كان الأزواج يذهبون إلى المطاعم، وإذا كان استخدام الشبكات الاجتماعية قد انتشرت على نطاق واسع، فإن هذا لم يواكبه أي تغيير فيما يتعلق بالمساواة القانونية خاصة بين الرجل والمرأة، واحترام الحياة الخاصة للآخر، والجريات الفردية بما فيها حرية المعتقد.

في فيديو تم تصويره في المغرب، قال شباب الذين يبدوا على لباسهم و تسريحات شعرهم أنهم يؤيدون أن يواكبوا العصر أن المرتد يجب أن يقتل. جعل الخطاب الديني المسلمين يظلون في الماضي باقيين فيه كلما تعلق بالقيم والمعايير.

و إذا كان البعض ممن يدعون الحداثة، في الغرب خاصة ، يطالبون بالحرية والمساواة، فإن هذه المصطلحات قد أخذت في خطابهم معنى آخر، المعنى الذي منحه إياها الإسلاميون. هكذا أصبحت المساواة بين الرجل روحية، أي مساواة أمام الله، وليست اجتماعية ولا قانونية. و الدفاع عن الحرية لا معنى له و عاية سوى فرض قيمهم في الأماكن العامة التي قيم هي لا تعترف بالحرية.

6. التنازل، إلى أي مدى؟

إلى أي مدى سيكون التخلي عن مكتسبات النهضة ؟ هذا السؤال يستحق أن يطرح لأن تخلي عن هذه المكاسبات و هو حالل جميع المحتمعات الإسلامية، مستمر. ماذا سيبقى غدh من تلك المساواة والحريات التي تحققت، و لو كانت قليلة، بفضل إرادة الخروج من التخلف ليس المادي فقط و إنما الإنساني و الأخلاقي و العيش في الحاضر في مقابل التشبث بالماضي؟ في الحقيقة منذ البداية، تأرجح موقف المسلمين تجاه هاتين القيمتين ما بين التردد من جانب الكثير من أنصار الحداثة والرفض القاطع من طرف الأصوليين والإسلاميين. لقد كان أصحاب الفريق اول يتطلع إلى الحداثة لكنهم يريدونها غير متعارضة مع قيمهم التقليدية بالتحديد في مجال

25 أنظر مقال رزيقة عدناني *De "Algérie libre et démocratique" à « État civil et non militaire »* من "جزائر حرة ديمقراطية" إلى "دولة مدنية و ماشي عسكرية" .Econostrum, mars 2021 : www.razika-adnani.com : http://www.razika-adnani /com/de-algerie-libre-et-democratique-a-etat-civil-et-non-militaire

الأسرة. أما الفريق الثاني، سواءً كانوا رجال دين أو أطباء و مهندسين و كتاب، فقد اعبروها شرا في ذاتها. على سبيل المثال، يقول الطبيب الجزائري أحمد عروة (1992-1926) إن الديمقراطيات الحديثة «لا تنطبق على المثل الإسلامي الأعلى، لسبب واضح هو أنها نتاج حضارة تسيطر عليها القيم المادية [26] ». من المدهش أن يعتبر احترام الحريات الفردية و المساواة في الإنسانية و في الحقوق تعبيرًا عن القيم المادية...

إن القلق بشأن هذا التقهقر أمر مشروع. لأن ا لتخلي عن الحداثة يعني العودة إلى العصر التي كان يسود فيها الجانب البدائي من الإنسان. عصر للعبودية،و أهل الذمة وسجن النساء في البيوت مدى الحياة. عندما يتعلق الأمر بالسلوك البشري، فإن الحداثة ليست مرتبطة بالزمن و لا تعني «الآن» بل هي سن الرشد للبشرية. فعلا لا يُنشأ أفكار الحداثة، والحرية، والمساواة، إلا من بلغ مستوى معينًا من النضج، ولا يعتبر هذه القيم قواعدا لسلوكه الفردي والاجتماعي إلا من كان قادرا على التحكم بغرائزه. ولا ينظر إلى الآخر باعتباره مساويًا له في الكرامة والحقوق إلا إذا كان قادرًا على التحكم في أنانيته ورغبته في الهيمنة وميله إلى الوحشية.

إلى أي مدى سيبلغ التخلي عما حققته إنسانيتنا من تطور؟ هذا السؤال يفرض نفسه نظر للسرعة التي تحدث بها هذه العودة إلى الوراء. هل ستسجن النساء في المغرب Maghreb مجددًا؟ هل سيُمنعن من الخروج أو السفر أو حتى من حقهن في التعليم؟ هل سيباع العبيد مرة أخرى في أسواق الجزائر أو تونس أو الرباط؟ وهل سيُعادالعقاب البدني ونظام أهل الذمة؟ لم تعد هذه المخاوف بعيدة عن الواقع بعد أن تمكّن داعش وطالبان والموالي في إيران من الوصول ألى السلطة وفرضوا ممارساتهم للسياسة و أصبح الغرب نفسه ليس في مأمن من هذا التراجع إلى الوراء.

العودة إلى الماضي، ليس الغرب في مأمن

منذ نشر كتاب انحدار الغرب للكاتب أوسفالد سبينغلر (1936-1880)، والذي نُشر في عام 1918، كثيرون هم من يتوقعون نهاية الحضارة الغربية. واليوم يكشف الواقع بشكل متزايد أن الغرب غير قادر على الدفاع عن قيمه. [27] مشاكل كثيرة أضعفته كالحرب في أوكرانيا، والمشاكل الاقتصادية، والإيديولوجيات الجديدة المنحرفة الآتية من الولايات المتحدة، والهجرة غير المتحكم فيها، وصعوبة الاندماج، وتصاعد النزعة الإسلامية، وما إلى ذلك. ومن الأمثلة على ذلك حملة الترويج للحجاب التي قام بها مجلس أوروبا في عام 2021، رغم أنه يشكل الممارسة الأكثر قمعًا وتمييزًا بحق النساء. إن الغرب، الذي كان لفترة طويلة القطار في مجال حماية الحريات وحقوق المرأة، هو اليوم يدوس على قيمه.

دور الحضارة الغربية في ظهور النهضة وتحديث المجتمعات الإسلامية بالأمس حقيقة لا يمكن إنكارها. اليوم، البلدان التي لها ممارسة تقليدية أصولية للإسلام هي التي تمارس أكثر فأكثر تأثيرها و تفرض معاييرها بصورة متزايدة معتمدة في ذلك على قوتها المالية ليس فقط في البلدان

26 . أحمد عروة الإسلام والديمقراطية Islam et démocratie ، إصدارات دار الكتب، 2003 ص 16.

27 . انظر مقال المؤلفة رزيقة عدناني الصادر بالفرنسة تحت عنوان « Le voile : l'Occident ne sait plus défendre ses valeurs » (الحجاب: الغرب لم يعد قادرًا على الدفاع عن قيمه)، والمنشور من طرف Filmédia razika-adnani.com. بتاريخ 19 نوفمبر 2021 (/www.razika-adnani.com/le-voile-loccident-ne-sait-plus-defendre-ses-valeurs)

الإسلامية وإنما في الغرب أيضًا. هكذا فقد عهد الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، إلى قطر بتنظيم المباريات العالمية 2022، مغمظا عينيه على التمييز الذي يمارسه هذا البلد بحق النساء باسم الشريعة و عدم احترامه للحريات الفردية. اليوم حكومات تمارس التمييز ضد المرأة لها مقاعد في مؤسسات الأمم المتحدة للدفاع عن حقوق الإنسان. عندما عاد الطالبان إلى السلطة في أفغانستان، أعادوا فرض قواعد تدوس تماما على حقوق الإنسان، دون أن يهتموا بما قد يقوله المجتمع الدولي أو لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

إن المساواة بين جميع البشر، ولا سيما بين النساء والرجال، هي أنبل وأثمن ما أهدته الحضارة الغربية للبشرية. واليوم، البلدان المصدرة للإسلام السياسي المتطرف تضاعف جهودها الرامية إلى إقناع الناس بأن الرجال بطبيعتهم أفضل من النساء و إن الله هو الذي فضلهم على النساء. وعندما يتحدثون عن المساواة، ويدعون أنهم من الدافعيين عنها، لكنهم ينهون خطابهم دائما بأن المرأة ستحظى بكامل حقوقها، وفق ما تمنحه لها الشريعة الإسلامية و ما تستحقه، مثلما تنص على ذلك المادة 25 من وثيقة مكة المكرمة، الموقّعة في ماي 2019 من قبل 1200 مشارك من البلدان الإسلامية من المشرفين على أمور الدين، جميعهم رجال، في ندوة نظّمتها رابطة العالم الإسلامي في المملكة العربية السعودية.

إذا تخلت البشرية عن الحرية و المساواة في الحقوق والكرامة لجميع البشر، فإنها ستتخلى عن جزء كامل من سعيها و تطورها نحو نضجها.لكن ليس الإسلاميين، الذين استوطنوا بالغرب بالفعل، وحدهم من يجرونه إلى الوراء. الأصوليون الغربيون لهم دورهم في ذلك أيضا. في جوان 2022، أعلنت المحكمة العليا في الولايات المتحدة، تحت ضغط من اليمين المسيحي الأكثر تحفضا، إلغاء حكم "رو" ضد ويد"، الذي يضمن حق الإجهاض الذي كان حق دستوري منذ سنة 1973.

7. العمل ضمن الإسلام

يعلمنا التاريخ أنه لا يوجد إصلاح أو تغيير يكون في مأمن من كل تهديد بالتراجع إلى الوراء. ولهذا السبب و بالنسبة لحقوق الإنسان، لابد من اليقظة الشديدة والدائمة. ومع ذلك، عندما تقوم حضارة على عنصر هام كالدين، خاصة لما يتحكم هذا الدين في جميع المجالات كالإسلام، فلا يمكن تحقيق أي تغيير دون إصلاح الدين. إصلاح الإسلام، الذي هو العمل بداخله لتمكينه من التطور، ضروري لتوقيف هذا التراجع إلى الماضي والتخلي عن إنجازات قرن ونصف من الجهود والنضال لمثلي لنهضة، لتجنب انحدار الإنسان و تقهقره.

لا يمكننا أن نقول لأكثر من مليار من الناس تخلوا عن الإسلام، لكن من واجبنا أن نقول لهم أن طريقة أخرى يكونون بها مسلمين ممكنة. لم يطبق المسلمون جميع التوصيات القرآنية قط طوال تاريخهم ولا يمكنهم فعل ذلك حتى لو أرادوا، لأن الكثير منها في تعارض. لذلك فالمسلمين

أهملوا التوصيات التي لا يتوافق مع ثقافتهم واحتياجاتهم ومصالحهم السياسية والاجتماعية واحتفظوا بالآخرين. لماذا لا يفعل اليوم الشيء نفسه؟ يهملون توصيات الآيات التي تمثل مشاكل في عصرنا هذا ولا تتفق مع القيم الحالية ويعملون بتلك التي تحمل خطابا إنسانيا شاملا كالتي تؤكد علي الكرامة الإنسانية. كالآية 70 من سورة 17، الإسراء. بالنسبة للخطاب الديني هذا الكرم يتعلق فقط بالصورة الجسدية. لكن الكرامة الإنسانية تتمثل في احترام الإنسان وحقوقه الإنسانية وعدم الاعتداء عليها. وكذلك كالآية 105 من سورة 5، المائدة التي تؤكد على احترام الحريات الفردية. هذه الآية التي اعتبرها المسلمون الأوائل أنها منسوخة كما أكد على ذلك السيوطي في كتابه الإتقان في علوم القرآن ومسلمو اليوم يكررون ذلك و كأنه الحقيقة المطلقة. إذا لم يتمكن المسلمون من القيام بهذا التجديد الحقيقي لدينهم، ليس لأن ذلك مستحيلا، ولكن لأنهم يفتقرون إلى الإرادة الكافية للقيام بذلك. وبالتالي، فإن إصلاح الإسلام يتمثل في بناء، من نفس النصوص القرآن، إسلام جديد يتكيف مع قيم الإنسانية: المساواة والحرية، وهما شرطان لتحقيق كرامة الإنسان. لكي يتحقق هذا، يجب تحرير الفكر من قبضة القدماء، من إبستمولوجيتهم ونظرياتهم و مبادئهم التي يحيطون بها الإسلام. الهدف من هذا الإصلاح ليس تجديد الشريعة للسماح لها بالاستمرار في إدارة المجتمع، ولكن لكي يستطيع المسلمون أن يعيشوا دينهم دون أن يصطدموا بقوانين بلادهم الناتجة عن العقل. لهذا السبب يجب أن يضمن هذا الإصلاح أولاً أن يكون الإسلام دين وليس سياسة. هذا هو الشرط الذي لا غنى عنه إذا أردنا تحقيق للدولة الحديثة، أي أن تكون دولة تلبي احتياجات الأفراد وليس احتياجات الله. هذا هو معنى وجود الدولة وهدف العقد الاجتماعي. الإصلاح السياسي هو تحرير الدولة من قبضة الدين. لكن الخلط بين الدين والسياسة لا يضر بالدولة فقط وإنما بالدين أيضا لأنه يمنعه من التطور والازدهار. «مبدأ "الإسلام دين الدولة" لا يفيد الدولة ولا الإسلام.[28]»

يجب على الجزائريين والمغاربة والتونسيين، رجالاً ونساءً، الذين بقوا متمسكين بقيم الحداثة وحقوق الإنسان، أن يعتمدوا على أنفسهم. ليس فقط لأن الغرب نفسه مهدد بالتراجع إلى الوراء ولا يمكنهم الاعتماد عليه من أجل الدفاع عن المساواة كمبدأ للعدالة والحرية، ولكن لأنهم يجب أن يحملوا أفكارا جديدة قادرة على إحداث إصلاحات تكون بدورها قادرة على إحداث ثورة في المجتمع والسياسة والإنسان نفسه. بالنسبة للمجتمعات الإسلامية، إن إصلاح الإسلام هو أساس كل الإصلاحات الأخرى. لكي يتمكن المسلمون من الشروع في إصلاحات اجتماعية وسياسية، لتغيير واقعهم ومصيرهم، من المهم أن يصاحب إصلاح الإسلام كدين تغيير وتطور المجتمع والسياسة.

28 رزيقة عدناني "الإسلام دين الدولة " لا يخدم لا الدولة و لا الإسلام، نشرته Algérie Cultures http://www.razika-adnani.com/%d8%b1%d8%b2%d9%8a%d9%82%d8%a9-%d8%b9%d8%af%d9%86%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85-%d8%af%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%8-4%d8%af%d9%88%d9%84%d8%a9-%d9%84%d8%a7-%d9%8a%d8%ae/

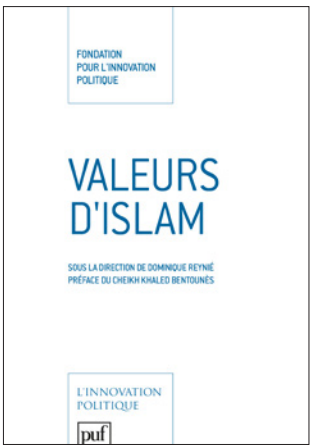
FONDATION
POUR L'INNOVATION
POLITIQUE
VALEURS
D'ISLAM
SOUS LA DIRECTION DE DOMINIQUE REYNIÉ
PRÉFACE DU CHEIKH KHALED BENTOUNÈS
L'INNOVATION
POLITIQUE
puf

VALEURS D'ISLAM 1
LE PLURALISME
RELIGIEUX EN
ISLAM, OU LA
CONSCIENCE
DE L'ALTÉRITÉ
التعددية
Éric GEOFFROY

قيم الإسلام 1
التعددية الدينية
في الإسلام،
أو الوعي بالغيرية
إيريك جوفروا
جانفي 2015

VALEURS D'ISLAM 2
CORAN, CLÉS
DE LECTURE
قراءات
Tareq OUBROU

قيم الإسلام 2
القرآن،
مفاتيح للقراءة
طارق أوبرو
أفريل 2015

VALEURS D'ISLAM 3
L'HUMANISME
ET L'HUMANITÉ
EN ISLAM
الإنسية
Ahmed BOUYERDENE

قيم الإسلام 3
الإنسانية والإنسية
في الإسلام
أحمد بويردان
أفريل 2015

VALEURS D'ISLAM 4
LE SOUFISME :
SPIRITUALITÉ
ET CITOYENNETÉ
المواطنة
Dariya KHARI

قيم الإسلام 4
التصوف:
روحانية ومواطنة
باريزا الخياري
جوان 2015

VALEURS D'ISLAM 5
ISLAM ET
CONTRAT SOCIAL
الميثاق
Philippe MOULINET

قيم الإسلام 5
الإسلام
والميثاق الاجتماعي
فيليب مولييه
أوت 2015

VALEURS D'ISLAM 6
L'ISLAM
ET LES VALEURS
DE LA
RÉPUBLIQUE
الجمهورية
Saad KHIARI

قيم الإسلام 6
الإسلام
وقيم الجمهورية
سعد الخياري
جوان 2015

VALEURS D'ISLAM 7
ÉDUCATION
ET ISLAM
التربية
Mustapha CHERIF

قيم الإسلام 7
التربية في الإسلام
مصطفى الشريف
أكتوبر 2015

VALEURS D'ISLAM 8
LES FEMMES
ET L'ISLAM :
UNE VISION
RÉFORMISTE
المرأة
Asma LAMRABET

قيم الإسلام 8
النساء والإسلام،
رؤية إصلاحية
أسماء المرابط
أكتوبر 2015

VALEURS D'ISLAM 9
ISLAM ET
DÉMOCRATIE :
LES FONDEMENTS
الشورى
Ahmad AL-RAYSUNI

قيم الإسلام 9
الإسلام والديمقراطية:
الأسس
أحمد الريسوني
نوفمبر 2015

VALEURS D'ISLAM 10
ISLAM ET
DÉMOCRATIE :
FACE À LA
MODERNITÉ
الحداثة
Mohamed BEDDY EDMOU

قيم الإسلام 10
الإسلام والديمقراطية
في مواجهة الحداثة
محمد بدّي ابنو
ديسمبر 2015

VALEURS D'ISLAM 11
CHIITES ET
SUNNITES :
PAIX IMPOSSIBLE ?
السنة والشيعة
Mathieu TERRIER

قيم الإسلام 11
الشيعة والسنّة:
سلام مستحيل ؟
ماتيو تيرّييه
جانفي 2016

Eva JANADIN
Anne-Sophie MONSINAY
UNE MOSQUÉE MIXTE POUR UN ISLAM SPIRITUEL ET PROGRESSISTE
Février 2019

إيفا جنادان
آن-صوفي مونسيناي
مسجد مختلط لإسلام روحاني وتقدمي
جويلية 2019

Janvier 2018
LIBÉRER L'ISLAM DE L'ISLAMISME
Mohamed LOUIZI

Septembre 2015
CRISE DE LA CONSCIENCE ARABO-MUSULMANE
Malik BEZOUH

Juin 2016
PORTRAIT DES MUSULMANS DE FRANCE : UNE COMMUNAUTÉ PLURIELLE
Nadia HENNI-MOULAÏ

Juin 2016
PORTRAIT DES MUSULMANS D'EUROPE : UNITÉ DANS LA DIVERSITÉ
Vincent TOURNIER

LIBERTÉS :
L'ÉPREUVE DU SIÈCLE
Une enquête planétaire sur
la démocratie dans 55 pays
Sous la direction de Dominique Reynié
2022

الحريات: اختبار القرن
دراسة استقصائية عالمية للديمقراطية في
55 بلدا
تحت إشراف دومينيك ريني
2022

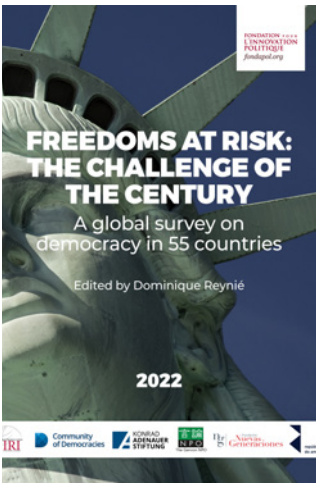
FREEDOMS AT RISK:
THE CHALLENGE OF
THE CENTURY
A global survey on
democracy in 55 countries
Edited by Dominique Reynié
2022

LIBERTADES:
EL DESAFÍO DEL SIGLO
Un estudio global sobre
la democracia en 55 países
Editado bajo la coordinación de Dominique Reynié
2022

LIBERDADES:
O DESAFIO DO SÉCULO
Uma pesquisa planetária sobre
a democracia em 55 países
Sob direção de Dominique Reynié
2022

危機に瀕する自由：
今世紀の課題
世界55か国民主主義世論調査
ドミニク・レニエ編集
2022

NOS PUBLICATIONS

Italie 2022 : populismes et droitisation
Anna Bonalume, octobre 2022, 88 pages

Quel avenir pour la dissuasion nucléaire ?
Bruno Tertrais, octobre 2022, 60 pages

Mutations politiques et majorité de gouvernement dans une France à droite
Sous la direction de Dominique Reynié, septembre 2022, 64 pages

Paiements, monnaie et finance à l'ère numérique (2)
Les questions à terme
Christian Pfister, juillet 2022, 60 pages

Paiements, monnaie et finance à l'ère numérique (1)
État des lieux et perspectives à court-moyen terme
Christian Pfister, juillet 2022, 72 pages

La montée en puissance de l' islamisme woke dans le monde occidental
Lorenzo Vidino, juin 2022, 56 pages

2022, présidentielle de crises
Sous la direction de Dominique Reynié, avril 2022, 80 pages

Les déchets nucléaires : une approche globale (4)
La gestion des déchets : rôle et compétence de l'État en démocratie
Jean-Paul Bouttes, janvier 2022, 76 pages

Les déchets nucléaires : une approche globale (3)
L'enjeu des générations futures
Jean-Paul Bouttes, janvier 2022, 68 pages

Les déchets nucléaires : une approche globale (2)
Les solutions pour maîtriser le risque effectif
Jean-Paul Bouttes, janvier 2022, 68 pages

Les déchets nucléaires : une approche globale (1)
Déchets et déchets nucléaires : durée de vie et dangers potentiels
Jean-Paul Bouttes, janvier 2022, 76 pages

Radiographie de l'antisémitisme en France – édition 2022
AJC Paris et Fondation pour l'innovation politique, janvier 2022, 48 pages

Prestataires de santé à domicile : les entreprises au service du virage ambulatoire
Alice Bouleau et Nicolas Bouzou, janvier 2022, 60 pages

Libertés : l'épreuve du siècle
Sous la direction de Dominique Reynié, janvier 2022, 96 pages
Enquête réalisée en partenariat avec l'International Republican Institute, la Community of Democracies, la Konrad-Adenauer-Stiftung, Genron NPO, la Fundación Nuevas Generaciones et República do Amanhã

Élections départementales et régionales 2021 :
une analyse cartographique
Céline Colange, Sylvain Manternach, décembre 2021, 100 pages

Innovation politique 2020 (tome 2)
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2021, 428 pages

Innovation politique 2020 (tome 1)
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2021, 344 pages

Défendre l'autonomie du savoir
Nathalie Heinich, novembre 2021, 56 pages

Rapport pour l'Assemblée nationale. Mission d'information visant à identifier les ressorts de l'abstention et les mesures permettant de renforcer la participation électorale
Fondation pour l'innovation politique, novembre 2021, 82 pages

2022, le risque populiste en France (vague 5)
Un indicateur de la protestation électorale
Dominique Reynié (dir.), octobre 2021, 72 pages

Parti et Démocratie
Piero Ignazi, aux éditions Calmann-Lévy, avec le concours de la Fondation pour l'innovation politique et de Terra Nova, octobre 2021, 504 pages

Commerce illicite de cigarettes, volet II. Identifier les parties prenantes, les effets de réseaux et les enjeux financiers
Mathieu Zagrodzki, Romain Maneveau et Arthur Persais, octobre 2021, 58 pages

Complémentaires santé : moteur de l'innovation sanitaire
Nicolas Bouzou et Guillaume Moukala Same, octobre 2021, 72 pages

Les décroissants en France. Un essai de typologie
Eddy Fougier, septembre 2021, 56 pages

Les attentats islamistes dans le monde, 1979-2021
Fondation pour l'innovation politique, septembre 2021, 84 pages

Les primaires électorales et les systèmes de départage des candidats à l'élection présidentielle
Laurence Morel et Pascal Perrineau, août 2021, 76 pages

L'idéologie woke. Face au wokisme (2)
Pierre Valentin, juillet 2021, 60 pages

L'idéologie woke. Anatomie du wokisme (1)
Pierre Valentin, juillet 2021, 60 pages

Protestation électorale en 2021 ?
Données issues du 1er tour des élections régionales
Abdellah Bouhend, Victor Delage, Anne Flambert, Élisa Grandjean, Katherine Hamilton, Léo Major, Dominique Reynié, juin 2021, 40 pages

2022, le risque populiste en France (vague 4)
Un indicateur de la protestation électorale
Dominique Reynié (dir.), juin 2021, 64 pages

La conversion des Européens aux valeurs de droite
Victor Delage, mai 2021, 40 pages

Les coûts de la transition écologique
Guillaume Bazot, mai 2021, 64 pages

Le XXIe siècle du christianisme
Dominique Reynié (dir.), éditions du Cerf, mai 2021, 376 pages

Les protestants en France, une minorité active
Jean-Paul Willaime, avril 2021, 60 pages

L'agriculture bio et l'environnement
Bernard Le Buanec, mars 2021, 52 pages

Devrions-nous manger bio ?
Léon Guéguen, mars 2021, 64 pages

Quel avenir pour l'agriculture et l'alimentation bio ?
Gil Kressmann, mars 2021, 76 pages

Pauvreté dans le monde : une baisse menacée par la crise sanitaire
Julien Damon, février 2021, 60 pages

Reconquérir la biodiversité, mais laquelle ?
Christian Lévêque, février 2021, 64 pages

Énergie nucléaire : la nouvelle donne internationale
Marco Baroni, février 2021, 96 pages

Souveraineté économique : entre ambitions et réalités
Emmanuel Combe et Sarah Guillou, janvier 2021, 92 pages

Relocaliser en décarbonant grâce à l'énergie nucléaire
Valérie Faudon, janvier 2021, 64 pages

Après le Covid-19, le transport aérien en Europe : le temps de la décision
Emmanuel Combe et Didier Bréchemier, décembre 2020, 64 pages

Avant le Covid-19, le transport aérien en Europe : un secteur déjà fragilisé
Emmanuel Combe et Didier Bréchemier, décembre 2020, 56 pages

Glyphosate, le bon grain et l'ivraie
Marcel Kuntz, novembre 2020, 72 pages

Covid-19 : la réponse des plateformes en ligne face à l'ultradroite
Maygane Janin et Flora Deverell, novembre 2020, 68 pages

2022, le risque populiste en France (vagues 2 et 3)
Un indicateur de la protestation électorale
Dominique Reynié, octobre 2020, 86 pages

Relocalisations : laisser les entreprises décider et protéger leur actionnariat
Frédéric Gonand, septembre 2020, 60 pages

Europe : la transition bas carbone, un bon usage de la souveraineté
Patrice Geoffron, septembre 2020, 60 pages

Relocaliser en France avec l'Europe
Yves Bertoncini, septembre 2020, 68 pages

Relocaliser la production après la pandémie ?
Paul-Adrien Hyppolite, septembre 2020, 72 pages

Qui paie ses dettes s'enrichit
Christian Pfister et Natacha Valla, septembre 2020, 60 pages

L'opinion européenne en 2019
Dominique Reynié (dir.), éditions Marie B/collection Lignes de Repères, septembre 2020, 212 pages

Les assureurs face au défi climatique
Arnaud Chneiweiss et José Bardaji, août 2020, 56 pages

Changements de paradigme
Josef Konvitz, juillet 2020, 44 pages

Hongkong : la seconde rétrocession
Jean-Pierre Cabestan et Laurence Daziano, juillet 2020, 84 pages

Tsunami dans un verre d'eau
Regard sur le vote Europe Écologie-Les Verts aux élections municipales de 2014 et de 2020 dans 41 villes de plus de 100 000 habitants
Sous la direction de Dominique Reynié, juillet 2020, 44 pages

Innovation politique 2019 (tome 2)
Fondation pour l'innovation politique, juin 2020, 412 pages

Innovation politique 2019 (tome 1)
Fondation pour l'innovation politique, juin 2020, 400 pages

Covid-19 - États-Unis, Chine, Russie, les grandes puissances inquiètent l'opinion
Victor Delage, juin 2020, 16 pages

De la distanciation sociale à la distanciation intime
Anne Muxel, juin 2020, 48 pages

Covid-19 : Cartographie des émotions en France
Madeleine Hamel, mai 2020, 17 pages

Ne gaspillons pas une crise
Josef Konvitz, avril 2020, 48 pages

Retraites : leçons des réformes suédoises
Kristoffer Lundberg, avril 2020, 64 pages

Retraites : leçons des réformes belges
Frank Vandenbroucke, février 2020, 64 pages

Les biotechnologies en Chine : un état des lieux
Aifang Ma, février 2020, 68 pages

Radiographie de l'antisémitisme en France
AJC Paris et Fondation pour l'innovation politique, janvier 2020, 32 pages

OGM et produits d'édition du génome : enjeux réglementaires et géopolitiques
Catherine Regnault-Roger, janvier 2020, 60 pages

Des outils de modification du génome au service de la santé humaine et animale
Catherine Regnault-Roger, janvier 2020, 56 pages

Des plantes biotech au service de la santé du végétal et de l'environnement
Catherine Regnault-Roger, janvier 2020, 56 pages

Le soldat augmenté : regards croisés sur l'augmentation des performances du soldat
CREC Saint-Cyr et la Fondation pour l'innovation politique,
décembre 2019, 128 pages

L'Europe face aux nationalismes économiques américain et chinois (3)
Défendre l'économie européenne par la politique commerciale
Emmanuel Combe, Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon,
novembre 2019, 76 pages

L'Europe face aux nationalismes économiques américain et chinois (2)
Les pratiques anticoncurrentielles étrangères
Emmanuel Combe, Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon,
novembre 2019, 64 pages

L'Europe face aux nationalismes économiques américain et chinois (1)
Politique de concurrence et industrie européenne
Emmanuel Combe, Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon,
novembre 2019, 60 pages

Les attentats islamistes dans le monde, 1979-2019
Fondation pour l'innovation politique, novembre 2019, 80 pages

Vers des prix personnalisés à l'heure du numérique ?
Emmanuel Combe, octobre 2019, 68 pages

2022, le risque populiste en France (vague 1)
Un indicateur de la protestation électorale
Dominique Reynié, octobre 2019, 44 pages

La Cour européenne des droits de l'homme, protectrice critiquée des « libertés invisibles »
Jean-Luc Sauron, octobre 2019, 72 pages

1939, l'alliance soviéto-nazie : aux origines de la fracture européenne
Stéphane Courtois, septembre 2019, 76 pages

Saxe et Brandebourg. Percée de l'AfD aux élections régionales du 1er septembre 2019
Patrick Moreau, septembre 2019, 46 pages

Campements de migrants sans-abri :
comparaisons européennes et recommandations
Julien Damon, septembre 2019, 68 pages

Vox, la fin de l'exception espagnole
Astrid Barrio, août 2019, 56 pages

Élections européennes 2019. Le poids des électorats
comparé au poids électoral des groupes parlementaires
Raphaël Grelon et Guillemette Lano. Avec le concours de Victor Delage
et Dominique Reynié, juillet 2019, 22 pages

Allô maman bobo (2). L'électorat urbain, de la gentrification au désenchantement
Nelly Garnier, juillet 2019, 64 pages

Allô maman bobo (1). L'électorat urbain, de la gentrification au désenchantement
Nelly Garnier, juillet 2019, 68 pages

L'affaire Séralini. L'impasse d'une science militante
Marcel Kuntz, juin 2019, 60 pages

Démocraties sous tension
Sous la direction de Dominique Reynié, mai 2019,
volume I, Les enjeux, 156 pages ; volume II, Les pays, 120 pages
Enquête réalisée en partenariat avec l'International Republican Institute

La longue gouvernance de Poutine
Michel Eltchaninoff, mai 2019, 52 pages

Politique du handicap : pour une société inclusive
Sophie Cluzel, avril 2019, 44 pages

Ferroviaire : ouverture à la concurrence, une chance pour la SNCF
David Valence et François Bouchard, mars 2019, 64 pages

Un an de populisme italien
Alberto Toscano, mars 2019, 56 pages

Une mosquée mixte pour un islam spirituel et progressiste
Eva Janadin et Anne-Sophie Monsinay, février 2019, 72 pages

Une civilisation électrique (2). Vers le réenchantement
Alain Beltran et Patrice Carré, février 2019, 56 pages

Une civilisation électrique (1). Un siècle de transformations
Alain Beltran et Patrice Carré, février 2019, 56 pages

Prix de l'électricité : entre marché, régulation et subvention
Jacques Percebois, février 2019, 64 pages

Vers une société post-carbone
Patrice Geoffron, février 2019, 60 pages

Énergie-climat en Europe : pour une excellence écologique
Emmanuel Tuchscherer, février 2019, 48 pages

Innovation politique 2018 (tome 2)
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2019, 544 pages

Innovation politique 2018 (tome 1)
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2019, 472 pages

L'opinion européenne en 2018
Dominique Reynié (dir.), éditions Marie B/collection Lignes de Repères,
janvier 2019, 176 pages

La contestation animaliste radicale
Eddy Fougier, janvier 2019, 56 pages

Le numérique au secours de la santé
Serge Soudoplatoff, janvier 2019, 60 pages

Le nouveau pouvoir français et la coopération franco-japonaise
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2018, 204 pages

Les apports du christianisme à l'unité de l'Europe
Jean-Dominique Durand, décembre 2018, 52 pages

La crise orthodoxe (2). Les convulsions, du XIXe siècle à nos jours
Jean-François Colosimo, décembre 2018, 52 pages

La crise orthodoxe (1). Les fondations, des origines au XIXe siècle
Jean-François Colosimo, décembre 2018, 52 pages

La France et les chrétiens d'Orient, dernière chance
Jean-François Colosimo, décembre 2018, 56 pages

Le christianisme et la modernité européenne (2)
Comprendre le retour de l'institution religieuse
Philippe Portier et Jean-Paul Willaime, décembre 2018, 52 pages

Le christianisme et la modernité européenne (1)
Récuser le déni
Philippe Portier et Jean-Paul Willaime, décembre 2018, 52 pages

Commerce illicite de cigarettes : les cas de Barbès-La Chapelle, Saint-Denis et Aubervilliers-Quatre-Chemins
Mathieu Zagrodzki, Romain Maneveau et Arthur Persais, novembre 2018, 84 pages

L'avenir de l'hydroélectricité
Jean-Pierre Corniou, novembre 2018, 64 pages

Retraites : Leçons des réformes italiennes
Michel Martone, novembre 2018, 48 pages

Les géants du numérique (2) : un frein à l'innovation ?
Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon, novembre 2018, 84 pages

Les géants du numérique (1) : magnats de la finance
Paul-Adrien Hyppolite et Antoine Michon, novembre 2018, 80 pages

L'intelligence artificielle en Chine : un état des lieux
Aifang Ma, novembre 2018, 60 pages

Alternative für Deutschland : établissement électoral
Patrick Moreau, octobre 2018, 72 pages

Les Français jugent leur système de retraite
Fondation pour l'innovation politique, octobre 2018, 28 pages

Migrations : la France singulière
Didier Leschi, octobre 2018, 56 pages

La révision constitutionnelle de 2008 : un premier bilan
Hugues Hourdin, octobre 2018, 52 pages
Préface d'Édouard Balladur et de Jack Lang

Les Français face à la crise démocratique : Immigration, populisme, Trump, Europe…
AJC Europe et la Fondation pour l'innovation politique, septembre 2018, 72 pages

Les « Démocrates de Suède » : un vote anti-immigration
Johan Martinsson, septembre 2018, 64 pages

Les Suédois et l'immigration (2) : fin du consensus ?
Tino Sanandaji, septembre 2018, 56 pages

Les Suédois et l'immigration (1) : fin de l'homogénéité ?
Tino Sanandaji, septembre 2018, 56 pages

Éthiques de l'immigration
Jean-Philippe Vincent, juin 2018, 56 pages

Les addictions chez les jeunes (14-24 ans)
Fondation pour l'innovation politique, juin 2018, 56 pages
Enquête réalisée en partenariat avec la Fondation Gabriel Péri et le Fonds Actions Addictions

Villes et voitures : pour une réconciliation
Jean Coldefy, juin 2018, 60 pages

France : combattre la pauvreté des enfants
Julien Damon, mai 2018, 48 pages

Que pèsent les syndicats ?
Dominique Andolfatto, avril 2018, 56 pages

L'élan de la francophonie : pour une ambition française (2)
Benjamin Boutin, mars 2018, 48 pages

L'élan de la francophonie : une communauté de langue et de destin (1)
Benjamin Boutin, mars 2018, 48 pages

L'Italie aux urnes
Sofia Ventura, février 2018, 44 pages

L'intelligence artificielle : l'expertise partout accessible à tous
Serge Soudoplatoff, février 2018, 60 pages

L'innovation à l'ère du bien commun
Benjamin Boscher, Xavier Pavie, février 2018, 64 pages

Libérer l'islam de l'islamisme
Mohamed Louizi, janvier 2018, 84 pages

Gouverner le religieux dans un état laïc
Thierry Rambaud, janvier 2018, 56 pages

Innovation politique 2017 (tome 2)
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2018, 492 pages

Innovation politique 2017 (tome 1)
Fondation pour l'innovation politique, janvier 2018, 468 pages

Une « norme intelligente » au service de la réforme
Victor Fabre, Mathieu Kohmann, Mathieu Luinaud, décembre 2017, 44 pages

Autriche : virage à droite
Patrick Moreau, novembre 2017, 52 pages

Pour repenser le bac, réformons le lycée et l'apprentissage
Faÿçal Hafied, novembre 2017, 76 pages

Où va la démocratie ?
Sous la direction de Dominique Reynié, Plon, octobre 2017, 320 pages

Violence antisémite en Europe 2005-2015
Johannes Due Enstad, septembre 2017, 48 pages

Pour l'emploi : la subrogation du crédit d'impôt des services à la personne
Bruno Despujol, Olivier Peraldi et Dominique Reynié, septembre 2017, 52 pages

Marché du travail : pour la réforme !
Faÿçal Hafied, juillet 2017, 64 pages

Le fact-checking : une réponse à la crise de l'information et de la démocratie
Farid Gueham, juillet 2017, 68 pages

Notre-Dame- des-Landes : l'État, le droit et la démocratie empêchés
Bruno Hug de Larauze, mai 2017, 56 pages

France : les juifs vus par les musulmans. Entre stéréotypes et méconnaissances
Mehdi Ghouirgate, Iannis Roder et Dominique Schnapper, mai 2017, 44 pages

Dette publique : la mesurer, la réduire
Jean-Marc Daniel, avril 2017, 52 pages

Parfaire le paritarisme par l'indépendance financière
Julien Damon, avril 2017, 52 pages

Former, de plus en plus, de mieux en mieux. L'enjeu de la formation professionnelle
Olivier Faron, avril 2017, 48 pages

Les troubles du monde, l'islamisme et sa récupération populiste : l'Europe démocratique menacée
Pierre-Adrien Hanania, AJC, Fondapol, mars 2017, 44 pages

Porno addiction : nouvel enjeu de société
David Reynié, mars 2017, 48 pages

Calais : miroir français de la crise migratoire européenne (2)
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, mars 2017, 72 pages

Calais : miroir français de la crise migratoire européenne (1)
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, mars 2017, 56 pages

L'actif épargne logement
Pierre-François Gouiffès, février 2017, 48 pages

Réformer : quel discours pour convaincre ?
Christophe de Voogd, février 2017, 52 pages

De l'assurance maladie à l'assurance santé
Patrick Negaret, février 2017, 48 pages

Hôpital : libérer l'innovation
Christophe Marques et Nicolas Bouzou, février 2017, 44 pages

Le Front national face à l'obstacle du second tour
Jérôme Jaffré, février 2017, 48 pages

La République des entrepreneurs
Vincent Lorphelin, janvier 2017, 52 pages

Des startups d'État à l'État plateforme
Pierre Pezziardi et Henri Verdier, janvier 2017, 52 pages

Vers la souveraineté numérique
Farid Gueham, janvier 2017, 44 pages

Repenser notre politique commerciale
Laurence Daziano, janvier 2017, 48 pages

Mesures de la pauvreté, mesures contre la pauvreté
Julien Damon, décembre 2016, 40 pages

L' Autriche des populistes
Patrick Moreau, novembre 2016, 72 pages

L'Europe face aux défis du pétro-solaire
Albert Bressand, novembre 2016, 52 pages

Le Front national en campagnes. Les agriculteurs et le vote FN
Eddy Fougier et Jérôme Fourquet, octobre 2016, 52 pages

Innovation politique 2016
Fondation pour l'innovation politique, PUF, octobre 2016, 758 pages

Le nouveau monde de l'automobile (2) : les promesses de la mobilité électrique
Jean-Pierre Corniou, octobre 2016, 68 pages

Le nouveau monde de l'automobile (1) : l'impasse du moteur à explosion
Jean-Pierre Corniou, octobre 2016, 48 pages

L'opinion européenne en 2016
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, septembre 2016, 224 pages

L'individu contre l'étatisme. Actualité de la pensée libérale française (XX^e siècle)
Jérôme Perrier, septembre 2016, 52 pages

L'individu contre l'étatisme. Actualité de la pensée libérale française (XIX^e siècle)
Jérôme Perrier, septembre 2016, 52 pages

Refonder l'audiovisuel public
Olivier Babeau, septembre 2016, 48 pages

La concurrence au défi du numérique
Charles-Antoine Schwerer, juillet 2016, 48 pages

Portrait des musulmans d'Europe : unité dans la diversité
Vincent Tournier, juin 2016, 68 pages

Portrait des musulmans de France : une communauté plurielle
Nadia Henni-Moulaï, juin 2016, 48 pages

La blockchain, ou la confiance distribuée
Yves Caseau et Serge Soudoplatoff, juin 2016, 48 pages

La gauche radicale : liens, lieux et luttes (2012-2017)
Sylvain Boulouque, mai 2016, 56 pages

Gouverner pour réformer : éléments de méthode
Erwan Le Noan et Matthieu Montjotin, mai 2016, 64 pages

Les zadistes (2) : la tentation de la violence
Eddy Fougier, avril 2016, 44 pages

Les zadistes (1) : un nouvel anticapitalisme
Eddy Fougier, avril 2016, 44 pages

Régionales (2) : les partis, contestés mais pas concurrencés
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, mars 2016, 52 pages

Régionales (1) : vote FN et attentats
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, mars 2016, 60 pages

Un droit pour l'innovation et la croissance
Sophie Vermeille, Mathieu Kohmann et Mathieu Luinaud, février 2016, 52 pages

Le lobbying : outil démocratique
Anthony Escurat, février 2016, 44 pages

Valeurs d'islam
Dominique Reynié (dir.), préface par le cheikh Khaled Bentounès,
PUF, janvier 2016, 432 pages

Chiites et sunnites : paix impossible ?
Mathieu Terrier, janvier 2016, 44 pages

Projet d'entreprise : renouveler le capitalisme
Daniel Hurstel, décembre 2015, 44 pages

Le mutualisme : répondre aux défis assurantiels
Arnaud Chneiweiss et Stéphane Tisserand, novembre 2015, 44 pages

L'opinion européenne en 2015
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, novembre 2015, 140 pages

La noopolitique : le pouvoir de la connaissance
Idriss J. Aberkane, novembre 2015, 52 pages

Innovation politique 2015
Fondation pour l'innovation politique, PUF, octobre 2015, 576 pages

Good COP21, Bad COP21 (2) : une réflexion à contre-courant
Albert Bressand, octobre 2015, 48 pages

Good COP21, Bad COP21 (1) : le Kant européen et le Machiavel chinois
Albert Bressand, octobre 2015, 48 pages

PME : nouveaux modes de financement
Mohamed Abdesslam et Benjamin Le Pendeven, octobre 2015, 44 pages

Vive l'automobilisme ! (2). Pourquoi il faut défendre la route
Mathieu Flonneau et Jean-Pierre Orfeuil, octobre 2015, 44 pages

Vive l'automobilisme ! (1). Les conditions d'une mobilité conviviale
Mathieu Flonneau et Jean-Pierre Orfeuil, octobre 2015, 40 pages

Crise de la conscience arabo-musulmane
Malik Bezouh, septembre 2015, 40 pages

Départementales de mars 2015 (3) : le second tour
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, août 2015, 56 pages

Départementales de mars 2015 (2) : le premier tour
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, août 2015, 56 pages

Départementales de mars 2015 (1) : le contexte
Jérôme Fourquet et Sylvain Manternach, août 2015, 44 pages

Enseignement supérieur : les limites de la « mastérisation »
Julien Gonzalez, juillet 2015, 44 pages

Politique économique : l'enjeu franco-allemand
Wolfgang Glomb et Henry d'Arcole, juin 2015, 36 pages

Les lois de la primaire. Celles d'hier, celles de demain
François Bazin, juin 2015, 48 pages

Économie de la connaissance
Idriss J. Aberkane, mai 2015, 48 pages

Lutter contre les vols et cambriolages : une approche économique
Emmanuel Combe et Sébastien Daziano, mai 2015, 56 pages

Unir pour agir : un programme pour la croissance
Alain Madelin, mai 2015, 52 pages

Nouvelle entreprise et valeur humaine
Francis Mer, avril 2015, 32 pages

Les transports et le financement de la mobilité
Yves Crozet, avril 2015, 32 pages

Numérique et mobilité : impacts et synergies
Jean Coldefy, avril 2015, 36 pages

Islam et démocratie : face à la modernité
Mohamed Beddy Ebnou, mars 2015, 40 pages

Islam et démocratie : les fondements
Aḥmad Al-Raysuni, mars 2015, 40 pages

Les femmes et l'islam : une vision réformiste
Asma Lamrabet, mars 2015, 48 pages

Éducation et islam
Mustapha Cherif, mars 2015, 44 pages

Que nous disent les élections législatives partielles depuis 2012 ?
Dominique Reynié, février 2015, 4 pages

L'islam et les valeurs de la République
Saad Khiari, février 2015, 44 pages

Islam et contrat social
Philippe Moulinet, février 2015, 44 pages

Le soufisme : spiritualité et citoyenneté
Bariza Khiari, février 2015, 56 pages

L'humanisme et l'humanité en islam
Ahmed Bouyerdene, février 2015, 56 pages

Éradiquer l'hépatite C en France : quelles stratégies publiques ?
Nicolas Bouzou et Christophe Marques, janvier 2015, 40 pages

Coran, clés de lecture
Tareq Oubrou, janvier 2015, 44 pages

Le pluralisme religieux en islam, ou la conscience de l'altérité
Éric Geoffroy, janvier 2015, 40 pages

Mémoires à venir
Dominique Reynié, janvier 2015, enquête réalisée en partenariat avec la Fondation pour la Mémoire de la Shoah, 156 pages

La classe moyenne américaine en voie d'effritement
Julien Damon, décembre 2014, 40 pages

Pour une complémentaire éducation : l'école des classes moyennes
Erwan Le Noan et Dominique Reynié, novembre 2014, 56 pages

L'antisémitisme dans l'opinion publique française. Nouveaux éclairages
Dominique Reynié, novembre 2014, 48 pages

La politique de concurrence : un atout pour notre industrie
Emmanuel Combe, novembre 2014, 48 pages

Européennes 2014 (2) : poussée du FN, recul de l'UMP et vote breton
Jérôme Fourquet, octobre 2014, 52 pages

Européennes 2014 (1) : la gauche en miettes
Jérôme Fourquet, octobre 2014, 40 pages

Innovation politique 2014
Fondation pour l'innovation politique, PUF, octobre 2014, 554 pages

Énergie-climat : pour une politique efficace
Albert Bressand, septembre 2014, 56 pages

L'urbanisation du monde. Une chance pour la France
Laurence Daziano, juillet 2014, 44 pages

Que peut-on demander à la politique monétaire ?
Pascal Salin, mai 2014, 48 pages

Le changement, c'est tout le temps ! 1514 - 2014
Suzanne Baverez et Jean Sénié, mai 2014, 48 pages

Trop d'émigrés ? Regards sur ceux qui partent de France
Julien Gonzalez, mai 2014, 48 pages

L'opinion européenne en 2014
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, avril 2014, 284 pages

Taxer mieux, gagner plus
Robin Rivaton, avril 2014, 52 pages

L'État innovant (2) : diversifier la haute administration
Kevin Brookes et Benjamin Le Pendeven, mars 2014, 44 pages

L'État innovant (1) : renforcer les think tanks
Kevin Brookes et Benjamin Le Pendeven, mars 2014, 52 pages

Pour un new deal fiscal
Gianmarco Monsellato, mars 2014, 8 pages

Faire cesser la mendicité avec enfants
Julien Damon, mars 2014, 44 pages

Le low cost, une révolution économique et démocratique
Emmanuel Combe, février 2014, 52 pages

Un accès équitable aux thérapies contre le cancer
Nicolas Bouzou, février 2014, 52 pages

Réformer le statut des enseignants
Luc Chatel, janvier 2014, 8 pages

Un outil de finance sociale : les social impact bonds
Yan de Kerorguen, décembre 2013, 36 pages

Pour la croissance, la débureaucratisation par la confiance
Pierre Pezziardi, Serge Soudoplatoff et Xavier Quérat-Hément, novembre 2013, 48 pages

Les valeurs des Franciliens
Guénaëlle Gault, octobre 2013, 36 pages

Sortir d'une grève étudiante : le cas du Québec
Jean-Patrick Brady et Stéphane Paquin, octobre 2013, 40 pages

Un contrat de travail unique avec indemnités de départ intégrées
Charles Beigbeder, juillet 2013, 8 pages

L'opinion européenne en 2013
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, juillet 2013, 268 pages

La nouvelle vague des émergents : Bangladesh, Éthiopie, Nigeria, Indonésie, Vietnam, Mexique
Laurence Daziano, juillet 2013, 40 pages

Transition énergétique européenne : bonnes intentions et mauvais calculs
Albert Bressand, juillet 2013, 44 pages

La démobilité : travailler, vivre autrement
Julien Damon, juin 2013, 44 pages

Le Kapital. Pour rebâtir l'industrie
Christian Saint-Étienne et Robin Rivaton, avril 2013, 40 pages

Code éthique de la vie politique et des responsables publics en France
Les Arvernes, Fondation pour l'innovation politique, avril 2013, 12 pages

Les classes moyennes dans les pays émergents
Julien Damon, avril 2013, 38 pages

Innovation politique 2013
Fondation pour l'innovation politique, PUF, janvier 2013, 652 pages

Relancer notre industrie par les robots (2) : les stratégies
Robin Rivaton, décembre 2012, 40 pages

Relancer notre industrie par les robots (1) : les enjeux
Robin Rivaton, décembre 2012, 52 pages

La compétitivité passe aussi par la fiscalité
Aldo Cardoso, Michel Didier, Bertrand Jacquillat, Dominique Reynié et Grégoire Sentilhes, décembre 2012, 20 pages

Une autre politique monétaire pour résoudre la crise
Nicolas Goetzmann, décembre 2012, 40 pages

La nouvelle politique fiscale rend-elle l'ISF inconstitutionnel ?
Aldo Cardoso, novembre 2012, 12 pages

Fiscalité : pourquoi et comment un pays sans riches est un pays pauvre…
Bertrand Jacquillat, octobre 2012, 40 pages

Youth and Sustainable Development
Fondapol/Nomadéis/United Nations, juin 2012, 80 pages

La philanthropie. Des entrepreneurs de solidarité
Francis Charhon, mai / juin 2012, 44 pages

Les chiffres de la pauvreté : le sens de la mesure
Julien Damon, mai 2012, 40 pages

Libérer le financement de l'économie
Robin Rivaton, avril 2012, 40 pages

L'épargne au service du logement social
Julie Merle, avril 2012, 40 pages

L'opinion européenne en 2012
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, mars 2012, 210 pages

Valeurs partagées
Dominique Reynié (dir.), PUF, mars 2012, 362 pages

Les droites en Europe
Dominique Reynié (dir.), PUF, février 2012, 552 pages

Innovation politique 2012
Fondation pour l'innovation politique, PUF, janvier 2012, 648 pages

L'école de la liberté : initiative, autonomie et responsabilité
Charles Feuillerade, janvier 2012, 36 pages

Politique énergétique française (2) : les stratégies
Rémy Prud'homme, janvier 2012, 40 pages

Politique énergétique française (1) : les enjeux
Rémy Prud'homme, janvier 2012, 48 pages

Révolution des valeurs et mondialisation
Luc Ferry, janvier 2012, 36 pages

Quel avenir pour la social-démocratie en Europe ?
Sir Stuart Bell, décembre 2011, 36 pages

La régulation professionnelle : des règles non étatiques pour mieux responsabiliser
Jean-Pierre Teyssier, décembre 2011, 36 pages

L'hospitalité : une éthique du soin
Emmanuel Hirsch, décembre 2011, 32 pages

12 idées pour 2012
Fondation pour l'innovation politique, décembre 2011, 110 pages

Les classes moyennes et le logement
Julien Damon, décembre 2011, 40 pages

Réformer la santé : trois propositions
Nicolas Bouzou, novembre 2011, 32 pages

Le nouveau Parlement : la révision du 23 juillet 2008
Jean-Félix de Bujadoux, novembre 2011, 40 pages

La responsabilité
Alain-Gérard Slama, novembre 2011, 32 pages

Le vote des classes moyennes
Élisabeth Dupoirier, novembre 2011, 40 pages

La compétitivité par la qualité
Emmanuel Combe et Jean-Louis Mucchielli, octobre 2011, 32 pages

Les classes moyennes et le crédit
Nicolas Pécourt, octobre 2011, 32 pages

Portrait des classes moyennes
Laure Bonneval, Jérôme Fourquet et Fabienne Gomant, octobre 2011, 36 pages

Morale, éthique, déontologie
Michel Maffesoli, octobre 2011, 40 pages

Sortir du communisme, changer d'époque
Stéphane Courtois (dir.), PUF, octobre 2011, 672 pages

L'énergie nucléaire après Fukushima : incident mineur ou nouvelle donne ?
Malcolm Grimston, septembre 2011, 16 pages

La jeunesse du monde
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, septembre 2011, 132 pages

Pouvoir d'achat : une politique
Emmanuel Combe, septembre 2011, 52 pages

La liberté religieuse
Henri Madelin, septembre 2011, 36 pages

Réduire notre dette publique
Jean-Marc Daniel, septembre 2011, 40 pages

Écologie et libéralisme
Corine Pelluchon, août 2011, 40 pages

Valoriser les monuments historiques : de nouvelles stratégies
Wladimir Mitrofanoff et Christiane Schmuckle-Mollard, juillet 2011, 28 pages

Contester les technosciences : leurs raisons
Eddy Fougier, juillet 2011, 40 pages

Contester les technosciences : leurs réseaux
Sylvain Boulouque, juillet 2011, 36 pages

La fraternité
Paul Thibaud, juin 2011, 36 pages

La transformation numérique au service de la croissance
Jean-Pierre Corniou, juin 2011, 52 pages

L'engagement
Dominique Schnapper, juin 2011, 32 pages

Liberté, Égalité, Fraternité
André Glucksmann, mai 2011, 36 pages

Quelle industrie pour la défense française ?
Guillaume Lagane, mai 2011, 26 pages

La religion dans les affaires : la responsabilité sociale de l'entreprise
Aurélien Acquier, Jean-Pascal Gond et Jacques Igalens, mai 2011, 44 pages

La religion dans les affaires : la finance islamique
Lila Guermas-Sayegh, mai 2011, 36 pages

Où en est la droite ? L'Allemagne
Patrick Moreau, avril 2011, 56 pages

Où en est la droite ? La Slovaquie
Étienne Boisserie, avril 2011, 40 pages

Qui détient la dette publique ?
Guillaume Leroy, avril 2011, 36 pages

Le principe de précaution dans le monde
Nicolas de Sadeleer, mars 2011, 36 pages

Comprendre le Tea Party
Henri Hude, mars 2011, 40 pages

Où en est la droite ? Les Pays-Bas
Niek Pas, mars 2011, 36 pages

Productivité agricole et qualité des eaux
Gérard Morice, mars 2011, 44 pages

L'Eau : du volume à la valeur
Jean-Louis Chaussade, mars 2011, 32 pages

Eau : comment traiter les micropolluants ?
Philippe Hartemann, mars 2011, 38 pages

Eau : défis mondiaux, perspectives françaises
Gérard Payen, mars 2011, 62 pages

L'irrigation pour une agriculture durable
Jean-Paul Renoux, mars 2011, 42 pages

Gestion de l'eau : vers de nouveaux modèles
Antoine Frérot, mars 2011, 32 pages

Où en est la droite ? L'Autriche
Patrick Moreau, février 2011, 42 pages

La participation au service de l'emploi et du pouvoir d'achat
Jacques Perche et Antoine Pertinax, février 2011, 32 pages

Le tandem franco-allemand face à la crise de l'euro
Wolfgang Glomb, février 2011, 38 pages

2011, la jeunesse du monde
Dominique Reynié (dir.), janvier 2011, 88 pages

L'opinion européenne en 2011
Dominique Reynié (dir.), Édition Lignes de Repères, janvier 2011, 254 pages

Administration 2.0
Thierry Weibel, janvier 2011, 48 pages

Où en est la droite ? La Bulgarie
Antony Todorov, décembre 2010, 32 pages

Le retour du tirage au sort en politique
Gil Delannoi, décembre 2010, 38 pages

La compétence morale du peuple
Raymond Boudon, novembre 2010, 30 pages

L'Académie au pays du capital
Bernard Belloc et Pierre-François Mourier, PUF, novembre 2010, 222 pages

Pour une nouvelle politique agricole commune
Bernard Bachelier, novembre 2010, 30 pages

Sécurité alimentaire : un enjeu global
Bernard Bachelier, novembre 2010, 30 pages

Les vertus cachées du low cost aérien
Emmanuel Combe, novembre 2010, 40 pages

Innovation politique 2011
Fondation pour l'innovation politique, PUF, novembre 2010, 676 pages

Défense : surmonter l'impasse budgétaire
Guillaume Lagane, octobre 2010, 34 pages

Où en est la droite ? L'Espagne
Joan Marcet, octobre 2010, 34 pages

Les vertus de la concurrence
David Sraer, septembre 2010, 44 pages

Internet, politique et coproduction citoyenne
Robin Berjon, septembre 2010, 32 pages

Où en est la droite ? La Pologne
Dominika Tomaszewska-Mortimer, août 2010, 42 pages

Où en est la droite ? La Suède et le Danemark
Jacob Christensen, juillet 2010, 44 pages

Quel policier dans notre société ?
Mathieu Zagrodzki, juillet 2010, 28 pages

Où en est la droite ? L'Italie
Sofia Ventura, juillet 2010, 36 pages

Crise bancaire, dette publique : une vue allemande
Wolfgang Glomb, juillet 2010, 28 pages

Dette publique, inquiétude publique
Jérôme Fourquet, juin 2010, 32 pages

Une régulation bancaire pour une croissance durable
Nathalie Janson, juin 2010, 36 pages

Quatre propositions pour rénover notre modèle agricole
Pascal Perri, mai 2010, 32 pages

Régionales 2010 : que sont les électeurs devenus ?
Pascal Perrineau, mai 2010, 56 pages

L'opinion européenne en 2010
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, mai 2010, 245 pages

Pays-Bas : la tentation populiste
Christophe de Voogd, mai 2010, 43 pages

Quatre idées pour renforcer le pouvoir d'achat
Pascal Perri, avril 2010, 30 pages

Où en est la droite ? La Grande-Bretagne
David Hanley, avril 2010, 34 pages

Renforcer le rôle économique des régions
Nicolas Bouzou, mars 2010, 30 pages

Réduire la dette grâce à la Constitution
Jacques Delpla, février 2010, 54 pages

Stratégie pour une réduction de la dette publique française
Nicolas Bouzou, février 2010, 30 pages

Iran : une révolution civile ?
Nader Vahabi, novembre 2009, 19 pages

Où va la politique de l'église catholique ? D'une querelle du libéralisme à l'autre
Émile Perreau-Saussine, octobre 2009, 26 pages

Agir pour la croissance verte
Valéry Morron et Déborah Sanchez, octobre 2009, 11 pages

L'économie allemande à la veille des législatives de 2009
Nicolas Bouzou et Jérôme Duval-Hamel, septembre 2009, 10 pages

Élections européennes 2009 : analyse des résultats en Europe et en France
Corinne Deloy, Dominique Reynié et Pascal Perrineau, septembre 2009, 32 pages

Retour sur l'alliance soviéto-nazie, 70 ans après
Stéphane Courtois, juillet 2009, 16 pages

L'État administratif et le libéralisme. Une histoire française
Lucien Jaume, juin 2009, 12 pages

La politique européenne de développement :
une réponse à la crise de la mondialisation ?
Jean-Michel Debrat, juin 2009, 12 pages

La protestation contre la réforme du statut des enseignants-chercheurs :
défense du statut, illustration du statu quo
Suivi d'une discussion entre l'auteur et Bruno Bensasson
David Bonneau, mai 2009, 20 pages

La lutte contre les discriminations liées à l'âge en matière d'emploi
Élise Muir (dir.), mai 2009, 64 pages

Quatre propositions pour que l'Europe ne tombe pas dans le protectionnisme
Nicolas Bouzou, mars 2009, 12 pages

Après le 29 janvier : la fonction publique contre la société civile ?
Une question de justice sociale et un problème démocratique
Dominique Reynié, mars 2009, 22 pages

La réforme de l'enseignement supérieur en Australie
Zoe McKenzie, mars 2009, 74 pages

Les réformes face au conflit social
Dominique Reynié, janvier 2009, 14 pages

L'opinion européenne en 2009
Dominique Reynié (dir.), Éditions Lignes de Repères, mars 2009, 237 pages

Travailler le dimanche : qu'en pensent ceux qui travaillent le dimanche ?
Sondage, analyse, éléments pour le débat
Dominique Reynié, janvier 2009, 18 pages

Stratégie européenne pour la croissance verte
Elvire Fabry et Damien Tresallet (dir.), novembre 2008, 124 pages

Défense, immigration, énergie : regards croisés franco-allemands
sur trois priorités de la présidence française de l'UE
Elvire Fabry, octobre 2008, 35 pages

Retrouvez notre actualité et nos publications sur fondapol.org

SOUTENEZ LA FONDATION POUR L'INNOVATION POLITIQUE !

Pour renforcer son indépendance et conduire sa mission d'utilité publique, la Fondation pour l'innovation politique, institution de la société civile, a besoin du soutien des entreprises et des particuliers. Ils sont invités à participer chaque année à la convention générale qui définit ses orientations. La Fondation pour l'innovation politique les convie régulièrement à rencontrer ses équipes et ses conseillers, à discuter en avant-première de ses travaux, à participer à ses manifestations.

Reconnue d'utilité publique par décret en date du 14 avril 2004, la Fondation pour l'innovation politique peut recevoir des dons et des legs des particuliers et des entreprises.

Vous êtes une entreprise, un organisme, une association
Avantage fiscal : **votre entreprise bénéficie d'une réduction d'impôt de 60 % à imputer directement sur l'IS** (ou le cas échéant sur l'IR), dans la limite de 5 ‰ du chiffre d'affaires HT (report possible durant 5 ans) (art. 238 *bis* du CGI).

Dans le cas d'un don de 20 000 €, vous pourrez déduire 12 000 € d'impôt, votre contribution aura réellement coûté 8 000 € à votre entreprise.

Vous êtes un particulier
Avantages fiscaux : **au titre de l'IR, vous bénéficiez d'une réduction d'impôt de 66 %** de vos versements, dans la limite de 20 % du revenu imposable (report possible durant 5 ans) ; au titre de l'IFI, vous bénéficiez d'une réduction d'impôt de 75 % de vos dons versés, dans la limite de 50 000 €.

Dans le cas d'un don de 1 000 €, vous pourrez déduire 660 € de votre IR ou 750 € de votre IFI. Pour un don de 5 000 €, vous pourrez déduire 3 300 € de votre IR ou 3 750 € de votre IFI.

contact : Anne Flambert + 33 (0)1 47 53 67 09 anne.flambert@fondapol.org

المغرب الكبير :
تأثير الإسلام على التطور الاجتماعي و السياسي

تأليف رزيقة عدناني

من بداية القرن التاسع عشر إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين، شهدت المجتمعات الإسلامية إصلاحات اجتماعية وسياسية مذهلة مكنتها في وقت قصير أن تخطوا خطوة كبيرة نحو الحداثة. لم تبق البلدان المغاربية الثلاثة في خلفية عن حركة النهضة هذه وكذلك هي معنية بما نتج عن انقطاع ديناميكية النهضة والتخلي التدريجي عن إنجازاتها، لا سيما في مجال مبدأي المساواة والحرية. يكشف التطور الاجتماعي والسياسي للبلدان المغاربية على تعزيز التيار الديني المحافظ مما يؤدي إل عجز هذه المجتمعات عن الخروج من الممارسات والقيم التقليدية وإحداث التغيير أو إجراء إصلاحات جذرية. الحركات الشعبية نفسها تنتهي دائما بالمزيد من العودة إلى الماضي وتعزيز العامل الديني التقليدي.

دور الإسلام، مثلما يتصوره المسلمون ويمارسونه، في هذه الوضعية لا جدال فيه. فهو يحدد علاقة المسلمين بالحقيقة، بالفكر، بالآخر وبالزمان. من الضروري أن نتساءل اليوم فيما يخص هذا التنازل عن إنجازات النهضة وقيم الحداثة على المستوى السياسي والاجتماعي وإلى أي مدى يمكن أن يصل وأن نشعر بالقلق اتجاه نتائج هذا التراجع والعودة إلي الماضي على تطور البلدان المغاربية بل و كل الدول الإسلامية وعلى مكتسبات الإنسانية في سبيلها نحو نضجها بل و على الغرب أيضا خاصة البلدان التي يعتبر فيها الإسلام ديانة مهمة نظرا للعدد الكبير من السكان الذين ينتمون إلي الإسلام والثقافة الإسلامية مثل فرنسا وبلجيكا.

Les médias

fondapol.tv

ANTHROPO TECHNIE
LES ENJEUX DE L'HUMAIN AUGMENTÉ

Les données en open data

data.fondapol

Le site internet

fondapol.org

11, rue de Grenelle • 75007 Paris – France • Tél. : 33 (0)1 47 53 67 00 • contact@fondapol.org